

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



لية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: علوم اقتصادية
قم:

عنوان الموضوع

**ادوات السياسة النقدية فق ظل الصيرفة
الاسلامي
دراسة حالة البحرين**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:
أ.د. طيبي حمزة

إعداد الطالبتين:
- خيري شروق
- بلفار صوفيا

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	القب والاسم
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. لقليطي لخضر
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. طيبي حمزة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. قدوري نور الدين

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

"كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما ،

فإن لم تستطع فأحب العلماء

، فإن لم تستطع فلا تبغض ."

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك
وعظيم سلطانك أن وقفننا لإجراز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى
ولك الحمد إذا مرضيت ولك الحمد بعد الرضى .

اما بعد:

نقدم بالشكر الجزيل ولا مثان العظير الى الاساذ الدكتور

طبي حمزة لقبولها الاشراف

على هذه المدكرة، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وارشاء شديلة .

كما نقدم بالشكر الى من ساعدنا في هذا البحث .

ونقدم بالشكر لكل اعضاء لجنة المناقشة الذين شرف مناقستهم لهذا البحث

فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل النصائح والتوجيهات والانتقادات

التي سئير مسارنا العلمي .

والشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على اجراز هذا العمل

وإلى كل هؤلاء أقول لهم شكرا، وجزاكم الله خيرا الجزاء

إهداء

ان الحمد لله حمده ونسئفه ونشكره على جمع النعم، والصلاة والسلام على
هذه الخلق وأفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
أهدي الثمرة جهدي هذه إلى من كلفه الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء
بدون انظار، إلى من أحل اسمه بكل افخار " أبي الغالي " أطال الله في عمره .
إلى من تنسب الكلمات لنخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتي وعانت الصعاب
لأصل إلى من أنا فيه، إلى من علمتي الصمود مهما تبدلت الظروف
" أمي الغالية " أطال الله في عمرها .
إلى سندي في هذه الحياة من لا تلو الدنيا بد وهم أخوتي وأخواتي .
إلى من كانت لي أخت وصديقتي سمية سرايش .
إلى من تشرفت بكسب العلم أساتذة الكرام خاص اسناذي طيبي حمزة
إلى أعز صديقتاتي: شيماء، كريمة، بشرى

صوفيا

إهداء

إلى من علمني العطاء بدون انظار
إلى من أحمل اسمي بكل افتخار
وأرجوا الله ان يمد عمرة ليرى ثمارا اقترب قفاها بع طول انظار
" أبي الغالي "

إلى من استقنتني الحب والحنان

إلى القلب الناصع بالياض إلى من كان دعاؤها سنجاحي وحنانها بلسر جراح
إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها " أمي الغالية " أطال الله في عمرها
إلى إخوتي الأعزاء:

إلى أخي الصغير معنصر بالله، وأخي الغالي صديق وأختي الوحيدة دينا
وإلى صديقتي رفيفات الدرب لنا أصالته وخالتي الصغيرة خيرة
وإلى عائلتي الكبيرة خير من أخوال وأعمام
إلى اسناذي الكريم طيبي حمزة
إلى كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا في حياتي الدراسية وأسأل الله
ان يجعلني عوناً وسنداً للغيري.

شوق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية ادوات السياسة النقدية ومن بينها عمليات السوق المفتوحة، التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية من خلال تناول تجربة مصرف البحرين المركزي في إصدار صكوك اسلامية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع ادوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الاسلامية –عمليات السوق المفتوحة –دراسة حالة البحرين، وقد توصلت الدراسة الى ان مصرف البحرين المركزي قد عمل على تطوير ادواته النقدية بما يتلاءم مع انتشار الصيرفة الاسلامية ذلك من خلال آلية توفير السيولة باستخدام الصكوك الاسلامية، وآلية امتصاص فائض السيولة باستخدام عقود الوكالة.

الكلمات المفتاحية: صيرفة اسلامية، سياسة نقدية، صكوك اسلامية.

Summary:

This study aims to highlight the importance of monetary policy tools, including open market operations, which comply with Islamic law by addressing the experience of the Central Bank of Bahrain in issuing Islamic sukuk.

the descriptive analytical approach has been used to study the subject of monetary policy tools under Islamic banking –open market operations –Bahrain case study. the study has found that the Central Bank of Bahrain has worked to develop its monetary tools in line with the spread of Islamic banking through the mechanism of providing liquidity using Islamic sukuk, and the mechanism of absorbing excess liquidity using Islamic contracts the agency.

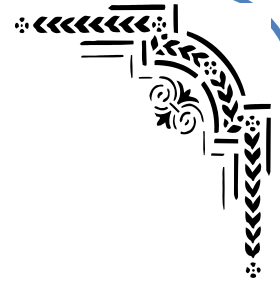
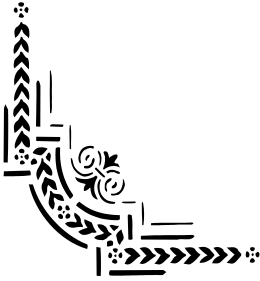
Key words: Islamic banking, monetary policy, Islamic sukuk.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	إهداء
-	شكر وعرافان
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية	
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية
07	المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية
11	المطلب الثاني: تعريف الصيرفة الإسلامية
21	المطلب الثالث: المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية
30	المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية
30	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
31	المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة النقدية
40	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
44	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التجربة البحرينية في استخدام أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي	
46	تمهيد الفصل الثاني
47	المبحث الأول: دراسة القطاع المصرفي في البحرين
47	المطلب الأول: نشأة القطاع المصرفي البحريني
47	المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي البحريني
50	المطلب الثالث: الخدمات المالية الإسلامية في البحرين
53	المبحث الثاني: واقع وآفاق استخدام أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي في البحرين
53	المطلب الأول: أنواع الإصدارات الأوراق المالية الحكومية في البحرين

58	المطلب الثاني: آلية إدارة السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية وعقود الوكالة (مصرف البحرين المركزي)
60	المطلب الثالث: مستقبل الصيرفة الإسلامية في البحرين
62	خلاصة الفصل الثاني
64	خاتمة عامة
71	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول والأشكال



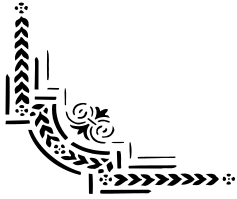
أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
43	الفرق بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم	01
52	أدوات الدين العام للمصرف البحرين المركزي للفترة (2009-2018)	02

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
38	الأهداف النهائية	01
39	الأهداف السياسة النقدية	02

مقدمة عامة



مقدمة عامة:

تستخدم المصارف المركزية أدوات السياسة النقدية لمواجهة النقص في السيولة أو استثمار فائض السيولة، في حين لا يتاح للمصارف الإسلامية سوى عدد قليل جدا من هذه الأدوات. فغالبية الأدوات النقدية التقليدية التي تستخدمها المصارف المركزية لإدارة السياسة النقدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية نظرا لكونها تقوم بالأساس على استخدام سعر الفائدة لنقل توجهات السياسة النقدية للسوق المصرفية، ومن ثم لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل بها. لمواجهة هذا التحدي اتجهت السلطات النقدية في عدد من الدول التي انتشرت فيها الصيرفة الإسلامية ومن بينها البحرين إلى تطوير أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع الشريعة الإسلامية.

تتمحور السياسة النقدية على المصاريف الإسلامية العاملة في البحرين أساسا على طبيعة العلاقة التي تربط البنك المركزي مع هذه الأخيرة، حيث يحتل بنك البحرين مكانة هامة إلى جانب السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها ومراقبة أداء المصاريف التجارية بصفة عامة.

الإشكالية:

مما سبق تتمحور الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم تجربة استخدام أدوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية - السياسة السوق المفتوحة- بالنسبة لمصرف البحرين المركزي؟

التساؤلات:

- هل تعتبر أدوات النقدية التقليدية التي تستخدمها المصاريف المركزية لإدارة السياسة النقدية تتلاءم مع الشريعة الإسلامية؟
- في إطار نظام الإسلامي هل يمكن استبعاد حدوث اختلالات نقدية؟

- هل تتوافق أدوات السياسة النقدية مع مبدأ عمل الصيرفة الإسلامية في البحرين؟
- هل تستخدم المصارف الإسلامية العديد من الأدوات المالية من ضمنها الصكوك الإسلامية لإدارة سيولتها؟

الفرضيات:

1. تعتبر الأدوات النقدية التقليدية التي تستخدمها المصاريف المركزية لإدارة السياسة النقدية لا تتلاءم مع الشريعة الإسلامية.
2. الاختلالات النقدية مستبعدة في إطار الإسلامي.
3. عمل البنك المركزي البحريني على إنشاء أدوات السياسة النقدية تتوافق مع مبدأ عمل الصيرفة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة كون أن غالبية الأدوات السياسية النقدية التقليدية التي تستخدمها المصارف المركزية لإدارة السياسة النقدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية نظرا لكونها، تقوم بالأساس على استخدام سعر الفائدة لنقل توجيهات السياسة النقدية للسوق المصرفية، ومن تم لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل بها. لمواجهة هذا التحدي اتجهت السلطات النقدية في عدد من الدول التي انتشرت فيها الصيرفة الإسلامية ومن بينها البحرين الى تطوير ادوات السياسة النقدية لتتلاءم مع الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- أهمية استخدام أدوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية.
- عرض واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية وأبرز التحديات التي تواجهها.
- دراسة تجربة لمصرف البحرين المركزي في إصدار الصكوك الإسلامية.
- تبيان انواع الادوات المالية الإسلامية التي تصدرها الجهات الحكومية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من صعوبات يواجهها الباحث أثناء عملية البحث والتي نذكر أهمها على سبيل الذكر للحصر:

- الصعوبات المتعلقة بالجانب الشرعي وهذا من ناحية فهم المصطلحات الفقهية والآراء تكون الباحثة متخصصة في الجانب الاقتصادي.
- قلة المراجع التي تناولت الموضوع خاصة من الجانب التطبيقي كون الموضوع حديث في مجال النقدي والمصرفي.

المنهج المتبع للدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة للوقوف على الحقائق المرتبطة بالموضوع، وفهم مكوناته وإخضاعه للدراسة الدقيقة، وتحليل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير، وقد تم الاعتماد في ذلك على ما توفر من معطيات حول الموضوع ومن مختلف مصادرها.

أدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب واطروحات دكتوراه وماجستير ومقالات ومدخلات وندوات وتقارير ومواقع انترنت.

أسباب اختيار الموضوع:

- من أسباب التي دفعتها اختيار هذا الموضوع نذكرها كما يلي:
- الموضوع يندرج ضمن تخصص الاقتصاد نقدي وبنكي وهو مجال تخصصنا.
- تقديم دراسات يعتمد عليها البنك المركزي عند رغبته في تعديل علاقته مع المصاريف الإسلامية.

- محاولة الاستفادة من تجارب البلدان السابقة لتبني سياسة نقدية تتوافق مع الصيرفة الإسلامية، لتؤخذ كنموذج لكل البلدان التي تريد خوض تجربة تبني سياسة نقدية في ظل اعتمادها على الصيرفة الإسلامية.

- محاولة الاستفادة من تجربة بنك المركزي البحريني في استخدام ادوات السياسة النقدية التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية وتطبيقها على بنك الجزائر.

إطار وحدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة لتحديد البعد المكاني والزمني لأي البحث، لتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود هذا البحث تتمثل في:

الإطار المكاني: البنك المركزي للبحرين

الإطار الزمني: اخترت الفترة من 2012_2022 بسبب على رغبتني على دراسة المعلومات جديدة وعدم التوسع الأكثر فالموضوع بحكم ضيق الوقت لإعداد هذا البحث.

حدود معاينة دراسة البنك المركزي للبحرين السياسة السوق المفتوحة.

هيكل الدراسة:

ينقسم موضوعنا إلى فصلين، الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للصيرفة الإسلامية يحتوي على مبحثين، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها إلى جانب منتجاتها وأهمية هاته المنتجات، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها، اما في المبحث الثاني فسنعرض فيه مفهوم السياسة النقدية واهدافها وانواعها وادواتها

من جهة اخرى كان الفصل الثاني من الجانب التطبيقي حيث من خلاله سلطنا الضوء على التجربة البحرينية في استخدام أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الاسلامي، وذلك من خلال مبحثين، الأول والذي تم التطرق فيه لقطاع المصرفي في البحرين، ونشاته

والخدمات المالية الإسلامية في حين ركزنا في المبحث الثاني على أنواع إصدارات الأوراق المالية الحكومية وآلية إدارة السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية وعقود والوكالة وكذلك مستقبل الصيرفة الإسلامية في البحرين، ثم سيكون ختام موضوعنا خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري
للمصيرفة الإسلامية

تمهيد:

إن الصيرفة الإسلامية عرفت تطورا وانتشارا واسعا في العالم فهي تعتبر الآن صناعة عالمية لا تنحصر فحسب في الدول الإسلامية، ويعود ذلك للفاعلية الكبيرة التي تميزت بها كونها تتبع مقاصد الشريعة الإسلامية في معاملاتها، مما جعلها من أهم الصيغ التي تعتمد عليها الدول في التمويل لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وتعتبر السياسة النقدية من إحدى أهم السياسات النقدية الاقتصادية، التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، كالتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على الاستقرار النقدي باستخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة كما أنها تنظم النقد المتداولة في الاقتصاد من المحافظة على الاستقرار مستوى العام للأسعار.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى مفاهيم الاساسية حول الموضوع الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والسياسة النقدية في المبحثين كما يلي

المبحث الاول: مفهوم الصيرفة الاسلامية

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية والمصرفية بيئة في صرح الاقتصاد الإسلامي، حيث تستمد أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا اخذاً وعطاءً. حيث تمكنه بأسلوب عملها الجديد والمتميز من ان تثبت وجودها كبديل شرعي للمعاملات المصرفية الربوية معتمدة في ذلك على منتجات اسلامية تعمل على تحقيق العدالة بين طرفين المعاملة. حيث يحصل كل طرف على حقه، كما تضمن هذه المنتجات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع، وفي مبحث هذا سوف سنطرق الى مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها وخصائصها والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية

المصارف الإسلامية صارت ضرورة والأخذ بها يصل إلى مرتبة التكليف الشرعي، حيث التزام المسلمين القدامى بتوجيهات الله تعالى في إقامة مؤسسات مالية واستخدام بعض وسائل الوفاء بمتطلبات التمويل. وهذا ما يدفعها إلى ضرورة التطرق لنشأة هذه المصارف.

الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية

انتشر استعمال الفائدة الربوية بشكل سريع في جميع الأعمال المصرفية التي يقوم بها البنك التقليدي، لذا كان من الطبيعي البحث عن بديل للبنك التجاري القائم على الفائدة الربوية، بإيجاد بنك يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية¹.

كانت أول المحاولات في آسيا بجملة "بنوك بلا فوائد" وتواصلت المسيرة في شبه القارة الهندية بكتابات متميزة كإسهامات "نجاه الله صديقي" عام 1958م، وغيره من الاقتصاديين المسلمين وعلماء الشريعة الإسلامية ورجال الأعمال².

¹ فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996، ص120.

² محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص97.

وفي منتصف 1962م أخذت الفكرة طريقها إلى التطبيق على يد الدكتور أحمد النجار لتنتهي في منتصف 1967م، أي بعد أربع سنوات من الممارسة.

كما أدت المحاولات المالية إلى ظهور المصارف الإسلامية، وكان أولها "بنك الادخار المحلي" بمصر في 1969، وفي محافظة الدهقلية بدلتا النيل، وفي مدينة "صيت عمر" ظهر أول بنك إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في الريف وبمبالغ صغيرة، وبواسطة وسائل بسيطة تناسب وعيهم وثقافتهم. ولقد لاقت رواجاً منقطع النظير، حيث تضاعف حجم الادخار خلال أربع سنوات، إذ ارتفع عدد المدخرين من 40944 مدخر عام 9-1963* إلى 1328375 مدخر.

ومع ذلك فإن هذه التجربة قد أخفقت وانتهت لأسباب سياسية بحتة. إلا أن التجربة بعثت من جديد عام 1971م، عندما أعلنت تأسيس بنك "ناصر الاجتماعي" وبدأ أعماله مطلع 1973¹، وربما كان هذا أول بنك يطبق المفهوم الإسلامي في مصر والذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً وانحصر نشاطه في ثلاث مهام:

- التجارة بشراء سلع وبيعها بسعر أقل إلى القطاع الخاص.
- تقديم الخدمات الاجتماعية كالقروض الحسنة.
- تحصيل الزكاة من الراغبين وتوزيعها على المستحقين.

كما أنشأت الأردن مؤسسة التنمية إدارة الأيتام عام 1972م، وأعلنت عدة دول من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي عن رغبتها في إنشاء بنك إسلامي يساعد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمجتمعات الإسلامية. وصدر إعلان النوايا هذا في 12. 12. 1973م، ثم وقعت 25 دولة إسلامية على تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية"²

¹ فؤاد توفيق ياسين، مرجع سابق، ص4.

² البنك مقره العام في جدة، له مكانة إقليمية في كازخستان، كوالا مبور، المغرب، وهو الآن يقيم 53 دولة رأس ماله 2 مليار دولار، وهو يتبع أساليب تمويل بالمشاركة، بيع تقسيط، بيع استصناع، والإجارة المنتهية بالتمليك.

عام 1975م. ثم ظهر بنك دبي الإسلامي عام 1975 و"بيت التمويل الكويتي" 1977م، وقد تأسست في بلدان كثيرة عدة بنوك وشركات إسلامية، وستشهد السنوات القادمة زيادة كبيرة في إنشاء المصاريف الإسلامية¹.

-يعتبر البنك الألماني Deaths Bank أكبر بنك عالمي بموجودات تقدر بـ 2.3 ترليون دولار.

وكان لبريطانيا أيضا الفضل في احتضان والترخيص لأول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية، حيث ظهرت الصيرفة الإسلامية أواخر السبعينات (1978-1979)، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية العمل في لندن وكان أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (1978).

وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت لغاية 1993 وفتحت فرعين في لندن وبيرمينغهام².

الفرع الثاني: مفهوم الصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية إحدى صور الصيرفة المعتمدة في المقام الأول التي تمثلت في قواعدها لتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، فعلى سبيل المثال في الصيرفة الإسلامية لا يجوز أن تتم عمليات البيع والشراء باعتماد نسبة فائدة ربوية بين المتبايعين، وإنما يحل بديلا عن ذلك النمط ما يعرف بنسبة هامش الأرباح، فالصيرفة الإسلامية تنظم عملية الاستثمار بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-ترتكز قواعد الصيرفة الإسلامية على قواعد التعامل المالي الإسلامية والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال، يحرم الإسلام وبشكل قطعي التعامل بالفائدة

¹ فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، مرجع سابق، ص4.

² حسين شحاتة، المصارف الإسلامية حاضرا ومستقبلا، رابط الموقع: www.alarelmashara.com.

وهو ما يطلق عليه (الربا)، ومنطق الإسلام هذا هو أن المال لا يجب اعتباره كسلعة يتحقق الربح من خلالها وإنما هو وسيلة للربح من خلال استثماره أو تقديم الخدمات المختلفة والحصول على المقابل المالي نظير تقديم خدمة. لذا فالمال وسيلة للربح وليس سلعة جالبة للربح¹.

-ويقصد بها أيضا النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا الذي يعد من الكبائر، فالصيرفة الإسلامية ليست وظيفة اقتصادية بالمعنى الضيق بل هي تسعى لتحقيق وتعميم مقومات روحية واجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان. لهذا فإن تحقيق الربح بالنسبة للمصرف الإسلامي يعتبر حافزا وليس هدفا بحد ذاته، لأن الدافع الأساسي للصيرفة الإسلامية هو النهوض بالمجتمع.

-ومن خلال كل ما ذكرناه يمكن تعريف الصيرفة الإسلامية على أنها عملية تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار وفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية².

-تعتبر الصيرفة الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي وليست المكون الوحيد لهذا النظام، فالصيرفة كانت معروفة حتى قبل الإسلام، فجاء الإسلام ونظم الصيرفة من خلال شرائع محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية والأحاديث المتواترة وعمل النبي - صل الله عليه وسلم-والصحابا في تنظيم الصيرفة يدا بيد مثلا بمثل على القاعدة الفطرية المعترف والمعترف بها³.

¹ سيف هشام صباح، الصيرفة الإسلامية مفهومها وعملياتها، بحث تمهيدي لمرحلة الماجستير، دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي، تخصص فقه معاملات، ص01.

² سيف هشام صباح، مرجع سبق ذكره، ص08.

³ نقلا عن مصرف الجمهورية من الرابط التالي <https://www.jbank.ly.com> : 05/03 /2023 على 16:30.

- "الصيرفة الإسلامية مؤسسات مصرفية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، واتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، سواء من جانب قبول الودائع أو توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الاقتصادي"¹.

- "هو مؤسسة مالية تعمل كنقطة وصل بين الأموال والمدخرات والعمل على توظيف هذه الأموال في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة على مبدأ لا ربوي"².

المطلب الثاني: أنواع وخصائص المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية تعددا وانتشارا، بهدف تعميم المنفعة وحتى يتواءم كل مصرف مع البيئة التي نشأ فيها، كما تتميز بخصائص ترشحها لأن تكون البديل للبنوك التقليدية الربوية وتقديم خدمات مشروعة فيها مصلحة للعباد.

الفرع الأول: أنواع المصارف الإسلامية

هناك عدة أنواع للمصارف الإسلامية بسبب تباين الأسس المعتمدة في تصنيفها والتي من أبرزها³:

1- وفق النطاق الجغرافي: يتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه المصرف الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

¹ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك.

² جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1434هـ-2013م، ص88.

³ رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005، ص122.

أ-مصارف إسلامية محلية النشاط: ذلك النوع من المصارف الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب-مصارف إسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من المصارف التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

2-وفقا للمجال التوظيفي للمصرف: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية وفق المجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط المصرف:

أ-مصارف إسلامية صناعية: هي تلك المصارف التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

ب-مصارف إسلامية زراعية: هي التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

ت-مصارف الادخار والاستثمار الإسلامية: تقوم هذه المصارف على نطاقين، نطاق مصارف الادخار، وصناديق الادخار، مهمتها جمع المدخرات مع صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء.

ث-مصارف التجارة الخارجية الإسلامية: من أهم المصارف التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول بل لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

ج-مصارف إسلامية تجارية: التي تتخصص في تقديم التمويل التجاري للنشاط التجاري وبصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية¹.

3-وفقا لحجم النشاط: يتم التفرقة بين المصارف الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاث أنواع وهي:

أ-مصارف إسلامية صغيرة الحجم: هي محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط.

وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود، تتواجد هذه المصارف بين القرى والمدن الصغيرة، ويكون عملها الأساسي هو تجميع الأموال "المدخرات" وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، وتنقل هذه المصارف فائض مواردها إلى المصارف الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوفر لدى البنك المركزي.

ب-مصارف إسلامية متوسطة الحجم: هي مصارف ذات طابع وطني تنتشر فروعها على مستوى الدولة. لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما من حيث النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء. وأكثر اتساعا من حيث النطاق الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع. إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج-مصارف إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها مصارف الدرجة الأولى، تكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه المصارف فروعها لها، وكذلك مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعترم افتتاح فروع لها أو فيها أو تلك التي يكون فيها حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

¹ رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق، ص156.

4-وفقا للاستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين المصارف الإسلامية وفقا

للاستراتيجية التي يتبعها المصرف بين الأنواع الآتية:

أ-مصارف إسلامية قائمة ورائدة: هي التي تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبق أحدث ما وصلت عليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتجه إلى نشر خدماتها على جميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل النمو.

ب-مصارف إسلامية تقليدية: تقوم هذه المصارف على أساس التقليد والمحاكاة، هذه المصارف تنتظر جهود المصاريف الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه المصارف استجابة لدى الجمهور ونجحت في استقطاب جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعت هذه المصارف إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

ت-مصارف إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم هذا النوع من المصارف على استراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض باستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة.

5-وفقا للعملاء المتعاملين مع المصرف: يتم تقسيم المصارف وفقا لهذا الأساس إلى

نوعين أساسيين هما:

أ-مصارف إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي تلك المصارف التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى، وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

ب-مصارف إسلامية غير عادية: هذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للمصارف الإسلامية العادية لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها.

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

من المعلوم أن طبيعة العمل المصرفي في المصاريف الإسلامية يقوم على أسس وأساليب تختلف عن تلك المتبعة في المصاريف التقليدية، لاسيما وأن هذا العمل مرتبط ارتباطا وثيقا بأحكام الشريعة الإسلامية ومشروط بعدم مخالفتها ومن هذا المنطق نستطيع القول أن المصاريف الإسلامية تمتاز بالخصائص والمميزات التالية¹:

1-استبعاد التعامل بالفائدة:

إن عدم التعامل بالفائدة هي السمة المميزة للمصرف الإسلامي وبدون هذه الخاصية يفقد المصرف صفته كمصرف إسلامي، ذلك أن الإسلام حرّم الربا بكل أشكالها بل إن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على أحد في القرآن الكريم إلا على آكل الربا حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279)﴾ . البقرة (278، 279).

الأمر الذي يستلزم استبعاد التعامل بالربا من نشاط المصرف الإسلامي، واستبداله بنظام المشاركة في الربح والخسارة، حيث يضمن ذلك تحقيق التوجيهات الإسلامية في جعل رأسمال شريكا مع العمل في تحمل نتائج العمليات الإنتاجية، يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للشريعة الإسلامية.

¹ عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص34-23.

2- توجيه الجهد، الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية:

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على اتباع منهج الله المتمثل في أحكام الشريعة الإسلامية لها فإن جميع أعمالها تكون محكومة بما أحل الله، وهذا ما يدفعها إلى تركيز نشاطها على تمويل المشاريع على أساس نظام المشاركة كمصدر لتحقيق العائد الذي يحصل عليه المصرف مقابل عمليات التمويل، وهو عائد غير مؤكد يرتبط مباشرة بالنتائج الفعلية لعمليات الاستثمار.

وبذلك لا يمكن للمصرف الإسلامي أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة الحرام، لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمر، والصناعات التي تقوم على تربية وبيع لحوم الخنزير، والابتعاد عن أي نشاط ينطوي التعامل فيه على الربا، ومن ثم تكون جميع معاملات المصرف داخل دائرة الحلال¹.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

والمصرف الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط بل يعد التنمية الاجتماعية أساساً لا تؤدي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح الجميع، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الاستثمارية، وذلك من خلال المشاريع الاقتصادية التابعة².

¹ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص94.

² حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص66.

4- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية الخارجية:

الرقابة الإسلامية رقابة ذات شقين، شق ذاتي من داخل الفرد ذاته ومن محي ضميره، ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه من إغصاب الله عز وجل وشق آخر خارجي من هيئة رقابة شرعية يتم اختيار أفرادها من العلماء الراسخين في علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة الشديدة والحرص ويمكن القول أن الرقابة في المصارف الإسلامية هي رقابة شاملة محاورها متعددة تضم:

- رقابة من الفرد على العمل المصرفي الذي ينجز.
- ومن المسؤول على العمل المصرفي على النشاط الاقتصادي الذي يتم.
- ومن هيئة الرقابة الشرعية على كافة الأنشطة والأعمال المصرفية التي تتم¹.

5- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحلال:

لقد كان من أهم أسباب إنشاء المصارف الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الراضين لأي تعامل مع المصارف التقليدية، مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع المصارف الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه المصارف، وقد تمكنت هذه المصارف والمؤسسات من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة تجارية كانت أم صناعية أم زراعية، وهي بذلك قد حققت نجاحا باهرا في تحريك تلك الأموال وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين، وقد بلغت موجودات هذه المصارف الآن أكثر من 265 مليار دولار².

¹ عماد غزالي، المرجع السابق، ص24.

² حربي محمد، عريفات، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص96.

6- إحياء نظام الزكاة: أقامت بعض المصارف الإسلامية صناديق خاصة بجمع الزكاة تتولى هي إدارتها، كما أخذت على عاتقها أيضا إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا كما هو الحال في بعض المصارف الإسلامية الخليجية¹.

7- تسيير وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية: وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينهما، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسيير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم وعدم الركون إليه في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم.

8- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار:

تقوم المصارف وانطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، وتقوم هذه الشركات وبهدف احتكار أسهمها وعدم السماح لمساهمين جدد بالاشتراك في رأس مالها، فإنها تلجأ إل إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأسمال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط، أما المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فإنها لا تصدر السندات².

9- عدم إسهام هذه المصارف وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم:

من المعروف أن عملية مضاعفة النقد أو عملية التوسع النقدي تتم بشكل أساسي من عمليات الإقراض التي تتم من خلال إيداع قيمة القرض في حساب العميل مما يعتبر أحد الأسباب المباشرة في التضخم، ولما كان المصرف الإسلامي لا يقوم بمثل هذه العمليات

¹ محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1433هـ/2012م، ص46.

² حريبي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص97.

فهو لا يساهم بشكل مباشر في ذلك بل على العكس، فإن عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف الإسلامية تؤدي إلى زيادة استقرار الاقتصاد وتحسنه لارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي¹.

أهداف الصيرفة الإسلامية:

1- الأهداف التنموية للمصرف الإسلامي:

تساهم المصارف الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، اجتماعية، إنسانية في إطار المعايير الشرعية².

- تنمية وتثبيت القيم التعاقدية والخلق الحسن والسلوك السليم لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي.

- تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستعمال الرشيد للموارد المالية المتاحة.

- تنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة.

2- الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي:

تتمثل في:

- الاستثمار المباشر، المشاركات، وترويج المشروعات، ودراسات الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام³.

- خدمة وتشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا وتجميع مدخراتهم واستثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المرجع السابق، ص 47.

² حسن يسري، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999، ص 292.

³ غسان عساف ومن معه، إدارة المصارف، دار الصفاء، عمان، 1993، ص 177.

- يقوم المصرف الإسلامي بالتركيز في توظيفاته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الأجل.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات لأغراض المشاريع الاقتصادية.
- محاربة الاحتكار وما قد تتجم عنه من استغلال لحاجات الناس.

3- الأهداف الاجتماعية للمصرف الإسلامي:

- العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثروة واستخدام الزكاة والضرائب والتحويلات كوسائل إضافية للمزيد من تخفيف حدة التفاوت تماشياً مع فكرة الأخوة الإنسانية¹.
- تحقيق سعادة الإنسان من خلال تأمين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشته.
- أن تؤمن لكل مسلم بل لكل إنسان على الأرض حاجاته الإنسانية.

4- الأهداف المالية للمصرف الإسلامي:

- تتمثل في:
- السيولة والربحية والأمان ونمو الموارد.
- جذب وتجميع الفوائض وتعبئة الموارد المتاحة وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات في المجتمع، من خلال الودائع التي يحصل عليها المصرف.

¹ محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، العدد 2، 1984، ص 6.

أهمية الصيرفة الإسلامية:

- تلبية رغبة المجتمع المسلم في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في الأنشطة المصرفية.
- تعد الصيرفة الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث: المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية

تعرض المصارف الإسلامية وتقدم العديد من الخدمات، ومن هذه الخدمات المصرفية قبولها الودائع لغاية الاستثمار المشترك وتعاملها في الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية، فضلا عن إصدار خطاب الضمان وإجراء التحويلات المصرفية بالإضافة إلى تأجير الصناديق الحديدية وإدارة الممتلكات والقيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات وإدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها، وتقوم المصارف الإسلامية كذلك ببيع الأسهم والسندات والعملات الأجنبية وأيضا تقوم باكتتاب وحفظ الأوراق المالية فضلا عن إعراض الآخرين وفق أحكام الشريعة الإسلامية¹.

تطرت في هذا المطلب إلى هذه الخدمات بشكل عام وقسمتها إلى خدمات اجتماعية وخدمات مصرفية وفيما يلي شرح لكليهما.

¹ مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية: دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020، ص56.

الفرع الأول: الخدمات الاجتماعية

لا تهتم المصارف الإسلامية بالتنمية الاقتصادية فحسب وإنما تهتم لمصالح الأفراد كذلك ويظهر ذلك من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها وهو ما تطرقت إليه في هذا الفرع.

أولاً: جمع الزكاة وتوزيعها

تعريف الزكاة: هي النماء والزيادة، وهي التعبد لله بإخراج حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة، في وقت خاص¹.

تعتبر الزكاة من أهم الوسائل في بناء المجتمع القائم على المحبة والتعاطف والتعاون، لأن الزكاة تساعد على إزالة الكراهية والحقد، كما أن أهمية فريضة الزكاة لا تقتصر على المزكي ومستحق الزكاة فقط وإنما تتعدى أهميتها إلى أهمية اقتصادية، اجتماعية ونفسية، حيث تنمي روابط الألفة بين الناس لقوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شرُّ لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير﴾².

كما تظهر أهميتها في التقليل من الآفات الاجتماعية، حيث أن التكافل الاجتماعي عن طريق الزكاة يخفف من الدوافع التي تؤدي بالفرد إلى السرقة وخيانة الأمانة.

¹ محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، مختصر الفقه الإسلامي (في ضوء القرآن والسنة)، كتاب الزكاة، ط7، الرياض، 2016، ص548.

² سورة آل عمران: 180/3.

ثانيا: القرض الحسن

لقد حثنا ديننا الحنيف على القرض الحسن لما فيه من فوائد ومنافع تعود إلى الفرد والمجتمع لقوله تعالى: ﴿من الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه تُرجعون﴾¹.

تعريف القرض الحسن: القطع وهو ما تعطيه من المال، لتقضاه، أي لتسترده وكأنه شيء قد قطعه من مالك.

فالقرض الحسن أداة دين "بالمجان" تكون في طبيعتها أقرب إلى المساعدة المالية من الائتمان التجاري، فهو قرض بدون فوائد يستخدم في حالات محددة على سبيل المثال حالة مواجهة شركة أو في حالة إذا أردنا تعزيز وتطوير قطاع ما جديد.

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن: يتم تمويله في المصارف الإسلامية بالأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان) والأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا².

العقبات التي تواجه القروض الحسنة: إن القرض الحسن يختلف على القرض الربوي القائم على نظام الفائدة التي تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظام الحديث في الأنظمة الاقتصادية وبما كانت الفائدة لا وجود لها في ظل النظام المالي الإسلامي، فإن منح القروض الحسنة يواجهه بعض المشاكل والعقبات:

- التقلبات في القدرة الشرائية للنقود نتيجة تقلبات الأسعار.

- تأخر المقرض في الوفاء بالقرض.

¹ سورة البقرة: 245/2.

² حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 49.

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية

إضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي توفرها المصارف الإسلامية، تقدم خدمات مصرفية ذكرنا بعض منها على الشكل الآتي:

أولاً: الأوراق المالية والأوراق التجارية

1- الأوراق المالية:

تعريف الأوراق المالية في المصرف الإسلامي الصادرة عن شركات الأسهم:

يقصد بالأوراق المالية كل من الأسهم والسندات التي يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية والتي عادة ما تشتمل عليها محفظة البنك، ويمكن للبنك الإسلامي التعامل مع الأسهم المصدرة من شركات استثمار إسلامية أو أسهم بنوك إسلامية أخرى، وكذلك الشركات التي يقوم البنك الإسلامي بتأسيسها بمفرده أو بالمشاركة مع الغير، وذلك فضلاً عن أية شركات أخرى لا تتعامل بالربا ويكون مجال نشاطها مشروعاً طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية¹.

2- الأوراق التجارية:

تعد الأوراق التجارية من وسائل تبادل المعاصرة، فهي تثبت حقوق مالية مستحقة الوفاء في آجالها.

أ- التعريف بالأوراق التجارية: عبارة عن مكتوبات محررة في شكل خاص قابلة للتداول بالطرق التجارية، كونها تمثل حقا نقدياً، وتستحق الأداء والدفع، بمجرد الاطلاع على مضمونها أو بعد أجل معين².

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية -دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي- دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص392.

² علاء الدين الزعتري، الخدمات الإسلامية وموقف الشريعة الإسلامي منها، دار الكلم الطيب، بيروت، 2002، ص440.

ب-أنواع الأوراق التجارية:

-السفتجة - السند الأذني، والسند لحامله -الشيك¹.

ج-وظائف الأوراق التجارية:

تقوم الأوراق التجارية بعدة أعمال:

تحويل النقود بين الأفراد في تعاملهم التجاري، داخل البلاد، كما يمكن التحويل الخارجي في حال اعتماد المسحوب عليه.

وبذلك تحقق الأوراق التجارية الغرض في تحويل النقود بواسطتها:

-حفظا في الكلفة - تجنبنا لمخاطر السرقة والضياع.

تعد أدوات للوفاء بالالتزامات، وتسوية للتعاملات، فهي تشبه النقود في هذه الوظيفة

ثانيا: خطابات الضمان والبطاقات الائتمانية

1-خطاب الضمان:

مفهوم خطاب الضمان: خطاب الضمان هو عبارة عن تعهد مكتوب يقدمه المصرف بناء على طلب أحد عملائه إلى دائن هذا العميل يضمن فيه تنفيذ العميل التزامات معينة كان قد التزم بها أو بعبارة أخرى هو خطاب يكفل به المصرف عملية لدى دائن هذا العميل ويقر بأن يدفع قيمته للجهة أو الشخص الصادر لصالحه دون الالتفات لأي معارضة².

أطراف خطاب الضمان:

العميل: هو الذي يصدر بناء على طلبه ولحسابه خطاب الضمان من البنك.

¹ مرجع نفسه.

² نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص98.

المستفيد: وهو الذي يصدر لصالحه خطاب الضمان.

البنك: هو الذي يصدر خطاب الضمان نيابة عن عميله.

- بطاقة الائتمان:

تعريف بطاقة الائتمان: بطاقة ممغنطة مسجل عليها اسم الشخص والرقم والتاريخ للمنح والصلاحيية ويتم إدخالها في جهاز الحاسب الآلي -الكمبيوتر- ليتأكد البائع من توفر رصيد للمشتري يسمح بعقد هذه الصفقة بالبطاقة¹.

أنواع بطاقات الائتمان:

- بطاقة الخصوم أو البطاقة المبدئية: Debit Card

- بطاقة الائتمان العادية: Charge Card

- بطاقة الائتمان القروية: Credit card with revolving credit².

ثالثا: الاعتمادات المستندية:

تعريف الاعتماد المستندي: هي عبارة عن عقود تجارية تخدم الصفقات الدولية وتحقق درجة عالية من الضمان والأمان بين الأطراف المتعاقدة، وهو تعهد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري لصالح البائع، ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قام البائع بتقديم مستندات السلعة المطابقة لتعليمات وشروط الاعتماد³.

¹ علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص558.

² المرجع نفسه، ص563-565.

³ نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص98.

أنواع الاعتماد المستندي:

للاعتداع المستندي عدة صور منها:

- اعتماع القابل للنقض Revocable letter of credit.
- اعتماع غير قابل للنقض Inevocable letter of credit.
- اعتماع دوار Revolving letter of credit.
- اعتماعات متقابلة Back to back letter of credit.
- اعتماع بشرط العبارة الحمراء Red clause letter of credit.

منتجات الصيرفة الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات التي من شأنها تدعيم التنمية عبر عمليات مختلفة في المجتمع ويقوم التمويل الإسلامي على صيغ (منتجات) متنوعة أهمها:

أولاً: صيغ التمويل طويل الأجل

1- المضاربة: هي عقد بين طرفين أحدهما صاحب المال حيث يشارك بماله ويدعى برب المال، أما الآخر فيضارب بهذه الأموال عن طريق مشاركته بعمله وخبرته ويدعى بالمضارب ويتم تقاسم الأرباح المحققة بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما بالنسبة للخسارة فيتحملها رب المال في حال لم يكن هناك أي تقصير من المضارب في بذل جهده أو عمله.

وتتقسم المضاربة حسب:

حسب شروط المضاربة¹:

-المضاربة المطلقة: وهي التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا عمل.

-المضاربة المقيدة: وهي التي قيدت بشيء من تلك القيود ونحوها.

حسب مدتها الزمنية:

-مضاربة دائمة: هي التي لم يتحدد فيها الأجل فيبقى النشاط الاستثماري متواصلا طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

-مضاربة مؤقتة: هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة.

-مضاربة منتهية بالتملك: وهي التي تنشأ بين المصرف والمضارب.

2-الشبيهة بالمضاربة: وتتمثل في²:

أ-المزارعة: هي شركة بين طرفين، أحدهما برأس المال الثابت ممثلا في الأرض، وقد يأخذ معه أصلا متداولاً كالبنور، والثاني يبذل الجهد والعمل على المزرع، على أن يتشاركان بجزء مشاع من المحصول الناتج.

ب-المساقات: وهي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثالث ونحو ذلك، يسمى العامل بالساقى والطرف الآخر يدعى برب الشجر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات استثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص234.

² زكرياء عزري وزبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2018، ص22-23.

ج-المغارسة: هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

3-المشاركة: هي اشتراك اثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية كانت تجارية أو خدمية، حيث توزع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، في حين أن الخسارة تكون فقط حسب نسب الحصص المقدمة من رأس المال لكل واحد منهم، أما أساليب المشاركة تختلف منها: -المشاركة المباشرة، -المشاركة في رأس المال للمشروع، - المشاركة المنتهية بالتملك.

ثانيا: صيغ التمويل متوسط الأجل

1-الإجارة: الإجارة اسم للعمل بأجر، وتعني الأجرة في اللغة الأجر والثواب والمكافأة والعوض وهي الجزاء على العمل والعوض عن المنفعة. وفي الاصطلاح تعني تملك المنافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم. وتنقسم إلى نوعين:

أ-الإجارة التشغيلية: وهي أشبه بالشراء الإستجاري أو البيع الإيجاري القصير الأجل.

ب-الإجارة المنتهية بالتملك: إن صيغة التأجير المنتهي بالتملك هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية.

2-البيع الآجل والبيع بالتقسيط: البيع بالتقسيط هو بيع السلعة بثمن مؤجل يسد على فترات متفرقة، كأن يقوم البنك الإسلامي بتسليم السلعة المنفق عليها إلى عميله في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد.

3-الاستصناع: هو عبارة عن طلب صناعة شيء، فهو بيع بين المشتري طالب الصنع (المستصنع) والبنك البائع.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم المجالات السياسية الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

-تعرف السياسة النقدية على أنها التدخل المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق عرض النقود، وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية¹.

-هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات (الأساليب المتعددة) التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة، في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المالية².

-السياسة النقدية على أنها السياسة التي يستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، والمقصود باقتصاد سليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار الصرف العملة الوطنية بالعمولات الأجنبية.

¹ قرومي حميد، د فرحاتي لوزية، الاقتصاد النقدي وبنكي، دار المتنبى للطباعة والنشر، سنة النشر: 2022/1443م، ص173.

² وليد مصطفى شاويش، المعهد العالي للفكر الإسلامي، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص156.

-وتعرف أنها مجموعة من الإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف الإدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي¹.

-فالسياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود (كمية النقود في الاقتصاد)، مما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية، استقرار المستوى العام للأسعار، وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى المصاريف ويمكن تعريفها على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية².

-يمكن أن نستنتج أن السياسة النقدية هي السياسة التي تعتمد عليها السلطات المالية في الدولة لتحكم في معروض مالي وبذلك تحكم في تضخم أو معدلات الأرباح المدفوعة للاقتراح في بعض المصاريف الأخرى لتحقيق حاجة منه في وقت قصير أو معدلات الفائدة من أجل استقرار العملة وتحكم في الأسعار.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومن خلال هذه السياسة تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتختلف هذه الأهداف من فترة إلى أخرى ومن دولة لأخرى، فهناك من يوسع في دائرة الأهداف التي تسعى لها دوما السياسة النقدية.

¹ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية / ص15.
² ضياء محمد المساوي، الاقتصاد النقدي، جزائر، دار الفكر، دون سنة نشر، ص173.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة، وتقسم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات:

أولاً: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية كمفتاح بداية في تحقيق استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها قصد التأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تغيير احتياطات المصاريف وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتشمل الأهداف الأولية على مجموعتين:

1- الاحتياطات الكلية (مجمعات الاحتياطات النقدية):

حيث تكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع المصاريف لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن المصاريف.

2- ظروف السوق النقد (سعر الفائدة الأرصد المركزية، وسعر فائدة أدونات

الخزينة):

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، وفي شكل عام قدرة المقترضين ومواقعهم السريعة

أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين المصاريف¹.

ثانيا: الأهداف الوسيطة

هي مجموعة المتغيرات التي لها علاقة بالأهداف، وتستطيع السلطات النقدية التحكم فيها، ويهدف البنك المركزي عبر إعلانه مجموعة الأهداف الوسيطة إلى توجيه توقعات الأعوان الاقتصاديين، وهناك ثلاثة أهداف وسيطة يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها من خلال تطبيقه للسياسة النقدية وهي²:

أ-معدل الفائدة:

بالرغم من اعتماد الاقتصاديين على معدل الفائدة باعتباره هدف وسيطا إلا أن ثمة خلافا بينهم في تحديد تلك العوامل التي تتحدد على أساسها معدلات الفائدة فيرى الكينزيون أن معدل الفائدة يتخذ على أساس كمية النقد قيد التداول، بينما يرى الكلاسيكيون أن معدل الفائدة يتحدد على أساس العرض بين رأس المال القابل لإقراض، والطلب من جهة المنظمين لتمويل استثماراتهم، ولكن معدل الفائدة يتأثر بغرض رأس المال والطلب عليه وبالسياسة النقدية.

وهذا على المستوى الداخلي، أما من المستوى الخارجي فإن معدلات الفائدة الخارجية تؤثر في مستوى سعر الفائدة في الدخل، فإن كانت معدلات الفائدة في الخارج أكثر، فإن ذلك يعني نزوح رأس المال إلى الخارج ويحدث العكس إذا ارتفع سعر الفائدة داخليا، إذ تكون الدولة حينئذ مركز جذب للمدخرات من الخارج، وبالإضافة إلى تأثير معدل الفائدة

¹ أ. د. قرومي حميد، د. فرحاتي لويضة، الاقتصاد النقدي والبنكي، سنة النشر 2022/1443م، دار المتنبى للطباعة والنشر، ص178.

² دراسة وتحليل آليات وأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2008-2018.

يطول أجل القرض أقصره، إن العوامل التي تخضع لها أسعار الفائدة هي عوامل متشابهة ومتنوعة جدا، وهذا بالإضافة إلى أنواع الفائدة نفسها، فهي تخضع الشبكة واسعة من العوامل المعقدة داخليا وخارجيا، بحسب العرض والطلب عليه، بين عرض رأس المال والطلب عليه وعرض النقود من جهة، وعرض السلع والخدمات والإنفاق والادخار. وطول أجل الدين وقصره، والتي تتناقض في نفسها أحيانا تجعل من الصعب تحقيق توازن اقتصادي على أساسه سعر الفائدة الربوية¹.

ب- سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية، لأن سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان مدفوعات، إضافة إلى أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، لذلك تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف والتي تكون نتيجة المضاربة على العملات يؤدي إلى عدم السيطرة على هذا الهدف.

ج- المجمعات النقدية:

إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل النمو الاقتصادي يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقديين، ولهذا فإن هذه النظرية تقتضي الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية، ويستحسن أن يكون ضعيفا يتراوح بنسبة 3% إلى 5% ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عالما أن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

¹ كتاب الأثر السياسية النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية سنة 2014-2015، ص 43-44.

1- يمنع عرض النقود لأن يصبح مصدر لعدم الاستقرار.

2- زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآنية من مصادر أخرى.

3- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابت أو قريبا من ذلك ويعتبر التحكم في كمية النقود مهم وذلك للمبررات التالية:

- أن المجمعات النقدية تعتبر الشغل الشاغل للبنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها.

- يمكن التعرف على هذه المجمعات من قبل الجمهور ويستطيع تقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة ظهرت مشكلة تتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة دوران النقود، بحيث أصبحت أقل استقرار مما كانت عليه في الماضي وذلك نتيجة الابتكارات المالية الحديثة وفي هذا الصدد نطرح سؤال:

- ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة؟ هل هي M_1 ، M_2 ، M_3 مجمع النقدي.

- إن مجمع M_2 الذي يضم M_1 وتوظيفات في حسابات أخرى على الدفاتر يتأثر بشدة باجتباب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابهم على الدفاتر لدى المصاريف.

- أما مجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستمرة فيستطيع أصحابه تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M_1 لكونه مردودية أفضل¹.

¹ مرجع نفسه، كتاب أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية سنة 2014-2015، ص 44-45.

ثالثاً: الأهداف النهائية

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اجتازتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وهي أربعة الأهداف النهائية عرفها الاقتصادي الإنجليزي نيكولا كالدور¹.

1- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار:

إن الاستقرار السيء لقيمة النقود هدف جوهرى هام خاصة في ظل نظام المشاركة لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على العدل والأمانة في جميع المعادلات الإنسانية عامة والاقتصادية على وجه الخصوص مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف 85.

فلاضطراب في قيمة النقود يعطلها عن تأدية وظيفتها الحسابية القياسية بشكل عادل، ويجعلها معياراً غير صحيح للمدفوعات المؤجلة والمعجلة، وتصبح "مستودعاً للقيمة غير موثوق به"، ويزداد تظالم الناس خاصة في حالات التضخم الذي تتأكل في مناخه القوة الشرائية الأصول النقدية ويضعف من فعالية نظام النقدي، ويفرض على المجتمع كلفة الرفاهية، وهو كذلك يزيد من الاستهلاك ويقلل من الادخار، كما يزيد من سوء جو عدم اليقين الذي تتخذ فيه القرارات الاقتصادية، ويؤدي إلى سوء تحقيق الموارد، ويفسد القيم، ويعزز المضاربات على الأسعار على حساب النشاط الإنتاجي.

¹ أ. د. قرومي حميد، د. فرحاني لوزية، مرجع سابق، الاقتصاد النقدي والبنكي، سنة النشر 1443-2022، ص 180.

وبالمقابل فإن الاستقرار النقدي يساعد على الاستقرار في معدلات الأسعار في المدى القصير والمتوسط وتحقيق المعدلات مثلا للنمو الاقتصادي والتشغيل، ويقلل من حدة التفاوت الاقتصادي، وتحقيق مزيدا من التقارب الاجتماعي بزوال مظاهر الظلم والتظالم المرتبطة بالاضطرابات في قيمة النقود.

ويدخل ضمن هذا الهدف للسياسة النقدية من الأهداف النهائية في أسواق الصرف والأسواق المالية واستقرار معدلات الفوائد في الاقتصاد الوظيفي ومعدلات المشاركة في الاقتصاد الإسلامي¹.

2- تحقيق الاستقلال النقدي:

تعيش البلدان النامية ومنها الدول الإسلامية وضعية اقتصادية فقدت معالم سيادتها النقدية، وأصبحت تعاني من ازدواجية السوق النقدية، فهناك السوق الرسمية التي تتم تغطية معظم معاملاتها بالنقود الوطنية، وهناك السوق الموازية التي تقيم فيا الصفقات المهمة بالعملات الأجنبية².

3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

كان ينظر في البداية إلى أن معدل عال من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العملة الكاملة، لكن تغيرت النظرة بعد الخمسينات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه غلا بتوفير سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف.

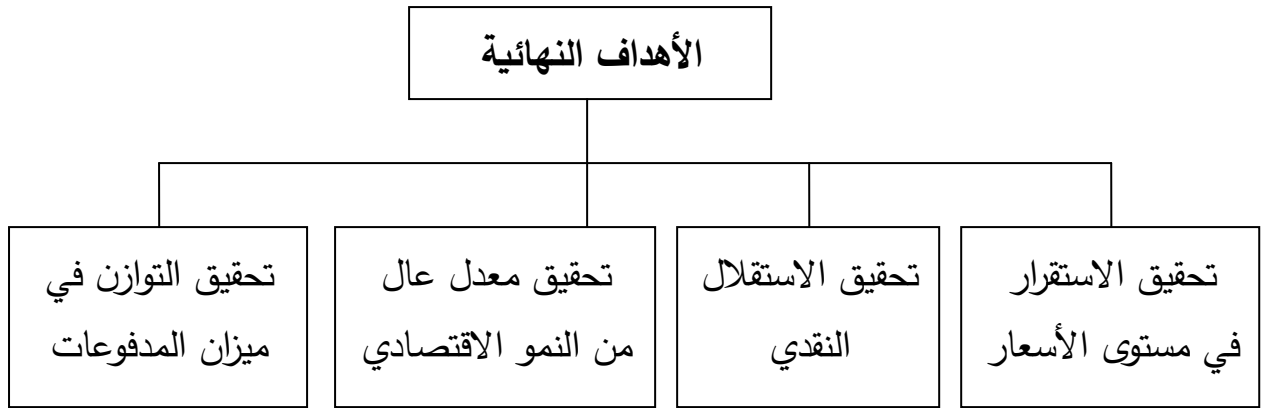
¹ أ. د. صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، سنة 2010، ص10.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، كتاب السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد الإسلامي، ص317، ص6.

4- تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات :

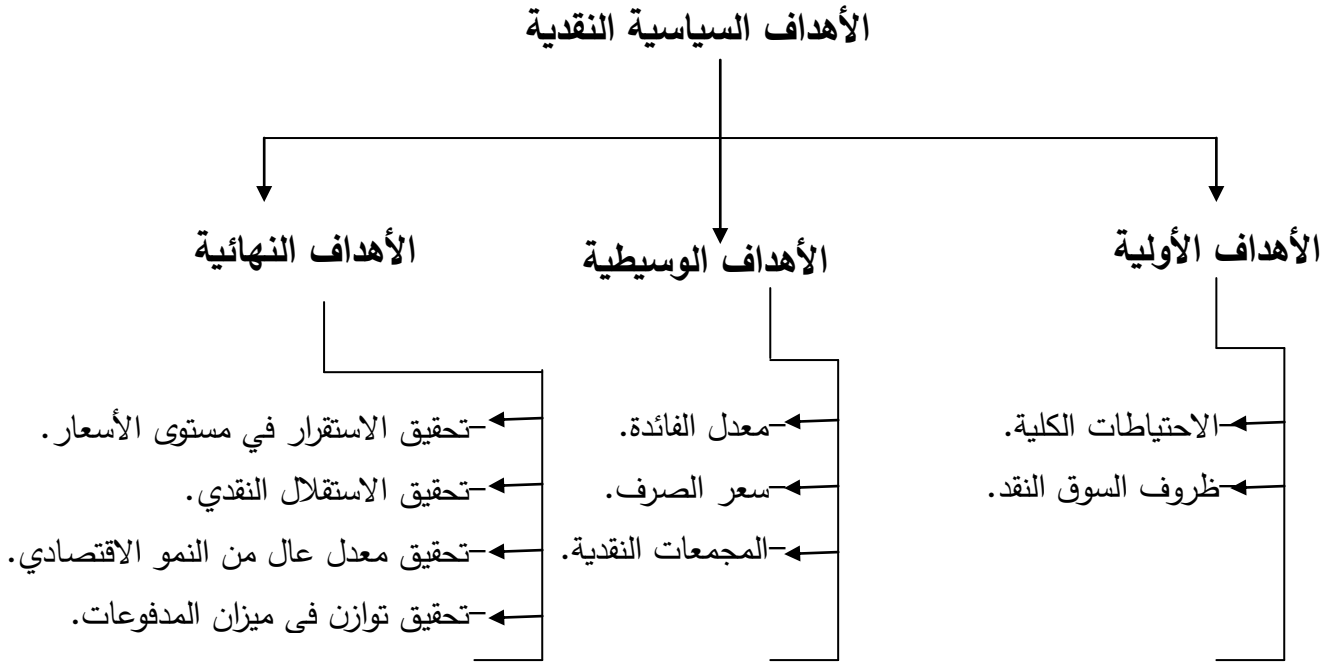
يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية لهذه الدولة مع باقي أقطار العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج، والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة¹.

شكل رقم 01 الأهداف النهائية



¹ الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 182.

شكل رقم 02: الأهداف السياسية النقدية¹



الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

يمكن السياسة النقدية أن تأخذ اتجاهين أحدهما الانكماشية والآخر توسعي وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلاد.

أ- السياسة النقدية الانكماشية:

يتم اتباع السياسة النقدية الانكماشية أو تقييدية من قبل السلطة النقدية بتخفيض الإنفاق وتقييد الائتمان، وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة ومن ثم الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم².

¹ إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، 2000-2009، ص11.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص93.

ب- السياسة النقدية التوسعية:

بموجب هذه السياسة، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، بهدف تشجيع الائتمان، وهذا لزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة رسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، إلا أن إجراءات تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري في حالة مصيدة السيولة أي انتقال أثر السياسة النقدية في استهلاك والاستثمار سوق تكون بطيئة جداً، عندما يكون الطلب على النقد مرناً بالنسبة لسعر الفائدة الذي لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود، حيث تتوقف السياسة النقدية عن العمل في حالة مصيدة السيولة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعتبر الطرق الكمية أن يعد أهم أداء في السياسة النقدية في الاقتصاديات القائمة على نظام الفائدة، فثمة مجموعة أخرى من الأدوات والإجراءات لا غنى عنها لتحقيق أهداف هذه السياسة وتقسم أدوات السياسة النقدية عموماً إلى الأدوات المباشرة والأدوات غير مباشرة وهي كالآتي:

أ- الأدوات المباشرة:

هناك أدوات مباشرة قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر، فقد تعتمد السلطات إلزام المصاريف المباشرة بأسعار فائدة معينة تم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من المصاريف التجارية. أو قد تعتمد السلطات الفرض حد أدنى من السيولة للأصول التي تملكها المصاريف التجارية وأجل كل منها، وكذا حسب تغير الأحوال الاقتصادية في البلاد، كما تتخذ هذه السلطات فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان

الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية. ويتحدد الهدفان من استخدام أدوات الرقابة المباشرة في¹:

أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى المصاريف التجارية، وذلك للتأثير على حجم الائتمان، سواء للحد منه أو التوسع فيه.

ثانياً: إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الاقتصاد من أجل التقدم والنمو، عن طريق إعطائها قروض ميسرا أو ميزات تفضيلية على غيرها من القطاعات الأخرى.

ثالثاً: توفير قدر كاف من الأصول الممكن تسليمها عند الحاجة، وخصوصاً في أوقات الأزمات النقدية².

ب- الأدوات غير المباشرة:

يعتمد على قوى السوق، ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة وتوصلها للأهداف المراد تحقيقها، يتم من خلال السماح لقوى السوق بأن تؤدي دوراً هاماً في ذلك. وتشمل هذه الأدوات: عمليات السوق المقترحة، وسعر الخصم بنسبة الاحتياطي الإلزامي³.

1- عمليات السوق المقترحة:

هناك من الاقتصاديين الإسلاميين من يرى أن السياسة الاقتصادية غير ربوي سوف تفقد أداة معدل الفائدة، وكذا عمليات السوق المفتوح بسبب استبعاد الفائدة، وبالتالي تبقى الأدوات الأخرى فقط هي القابلة للاستخدام من قبل البنك المركزي الإسلامي. غير أن جل الاقتصاديين يرون أنه يمكن تطبيق سياسة السوق المفتوح في اقتصاد إسلامي، شريطة استبعاد كل الأوراق التي تنطوي على فائدة من محفظة الأوراق المالية المتعامل بها.

¹ د. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك التجارية في الاقتصاد الإسلامي، جدة، ص18.

² محمد عبد الله، شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، ص95-96.

³ محمد عبد الله، شاهين محمد، مرجع سابق، ص93.

وفي حين نجد من يحصر الأوراق المالية الإسلامية والتي يمكن البنك المركزي بيعها وشرائها في شهادات الودائع، وتضاف عليها الأسهم التي تصدرها المصاريف الإسلامية والشركات التي تتعامل بالربا وتستثمر في نطاق الشريعة الإسلامية، نجد اقتصاديين آخرين يفتحون المجال لكل صور الأوراق المالية.

وحسب موسوعة المصاريف الإسلامية فإن محفظة الأوراق المالية الإسلامية تكون أضيق وربما تشمل:

- صكوك مضاربة إسلامية.
- اسم شركات أو بنوك قام البنك الإسلامي بتأسيسها بنفسه أو بالاشتراك مع الغير.
- أسهم الشركات لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاء قام البنك بشرائها.

وفي إطار اعتماد السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي يعمل البنك المركزي على شراء أو بيع الأوراق المالية بغرض الحد من أو التوسع من، العرض النقدي حسب حاجة الاقتصاد¹.

2- سعر الخصم:

حيث يقوم البنك المركزي بإجراء تغييرات في سعر إعادة خصم الأوراق التجارية لديه بغية التأثير في حجم الائتمان من سبيل تغيير تكلفة الاقتراض من ناحية والتأثير في التوقعات من ناحية أخرى، ويحدث أثر التوقعات أو ما يسمى بأثر الإعلان في أعقاب قيام البنك المركزي بتغيير سعر الخصم حيث قد يترتب على ذلك أن يتوقع المقرضون والمقترضون تغييرات أخرى في سعر الخصم الأمر الذي قد ينعكس على قراراتهم الخاصة بالإقراض والاقتراض. وهذه التوقعات تعتبر عنصراً يصعب التنبؤ به، ومن ثم إدارته، الأمر الذي قد ينجم عنه أن يعمل هذا الأثر في اتجاه مناوئ للهدف الذي يهدف البنك المركزي إلى تحقيقه من وراء تغيير سعر الخصم.

¹ د. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار مناهج للنشر والتوزيع، ص 195-196.

هذا ويتباين الاقتصاديون ما بين مؤيد ومعارض لاستخدام هذه الأداة، وتعددت اقتراحاتهم المتعلقة بإصلاح طريقة عملها بما يسمح بتقادي الآثار غير المواتية للتوقعات. بل أن بعض الاقتصاديين، ومن بينهم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، قد دافع عن الاستبعاد الكامل لسعر الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية باعتباره أداة زائدة عن الحاجة، فضلا عن كونها تتيح منفذا للهروب من التأثيرات التي تحدثها الأعمال بالأدوات الأخرى للسياسة النقدية¹.

جدول رقم 1: الفرق بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم

سياسة السوق المفتوحة	سياسة سعر الخصم
يحاول البنك المركزي التأثير في السيولة النقدية في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة المصاريف التجارية على خلق الائتمان.	يحاول البنك التأثير في سيولة المصاريف التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان حسب الأهداف الاقتصادية.
يتم التعامل خارج البنك المركزي أي كان في السوق.	يتم التعامل داخل البنك المركزي.

3- نسبة الاحتياطي القانوني:

هذه النسب من ارتباط مباشر بمضاعفة الائتمان، فإن مقدرة المصاريف التجارية في النظام التقليدي على مضاعفة نقود الودائع يتوقف على حجم النقود، التي يبدأ بها النظام المصرفي، فمن المعلوم أن السياسة النقدية، التي تقوم على قاعدة الاحتياطي الجزئي تهيئ للبنوك التجارية الظروف والإمكانات، لتوليد النقود على هيئة ودائع مشتقة، فعن طريق المعادلة التالية يمكن حساب الأرباح، التي تحققها المصاريف التجارية².

¹ نجاح عبد العليم، عبد الوهاب، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الحديثة، 2015، ص 199.

² أ. د. فرومي حميد، د. فرحاني لوزية، مرجع سابق، ص 191.

خلاصة الفصل:

توصلنا هذا الفصل أن الصيرفة الإسلامية المستنيرة بتوجيهات مبادئ الشريعة الإسلامية لنظام مالي بديل لا يعطى ولا يتقاضى الفائدة مقدما بذلك نظاما للعدالة الاجتماعية والمساواة، حيث تقسم الصيرفة الإسلامية الى أنواع، خصائص، أهداف بالإضافة إلى منتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

وأن السياسة النقدية تعتبر مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية البنك المركزي حيث تقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات المباشرة، وأدوات غير المباشرة، من خلال تحقيقها أهداف أولية، الوسيطة، النهائية.

الفصل الثاني:

التجربة البحرانية في استخدام
أدوات السياسة النقدية وفق
المنظور الإسلامي

تمهيد الفصل الثاني:

تستخدم المصارف المركزية التقليدية أدوات السياسة النقدية لمواجهة النقص في السيولة أو استثمار فائض السيولة، في حين لا يتاح للمصارف الإسلامية سوى عدد قليل جداً من هذه الأدوات. فعالية الأدوات النقدية التقليدية التي تستخدمها المصارف المركزية لإدارة السياسة النقدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية نظراً لكونها تقوم بالأساس على استخدام سعر الفائدة لنقل توجهات السياسة النقدية للسوق المصرفية، ومن ثم لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل بها. لمواجهة هذا التحدي اتجهت السلطات النقدية في عدد من الدول التي انتشرت فيها الصيرفة الإسلامية ومن بينها البحرين إلى تطوير أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع الشريعة الإسلامية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الموضوع التجربة البحرانية في استخدام أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي مقسمة المبحثين كالتالي:

المبحث الأول: القطاع المصرفي في البحرين

المبحث الثاني: إصدارات الأوراق المالية الحكومية في البحرين

المبحث الأول: القطاع المصرفي في البحرين

يتكون القطاع المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية ومصارف اسلامية، تعكس قدرة البحرين على الاستجابة للمتغيرات، حيث تمكنت البحرين من أن تؤسس قطاعا ماليا ومصرفيا قوى الركائز قادرا على التعامل مع مختلف التحديات، وعملت الحكومة ان توفر واقعا اقتصاديا متطوعا.

المطلب الأول: نشأة القطاع المصرفي في البحرين

يتولى مصرف البحرين المركزي مسؤولية الرقابة والإشراف على القطاع المالي البحريني بأكمله وقبل تأسيس مصرف البحرين المركزي في سبتمبر 2006، كانت مؤسسة نقد البحرين (كانت مؤسسة نقد البحرين منذ إنشائها في العام 1973 مسؤولة عن رقابة القطاع المصرفي في البحرين، ثم أعطيت في أغسطس 2002 مسؤولية رقابة على قطاع التأمين والأسواق المالية في البحرين، وحيث ينفرد بأكثر من 85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع. يبلغ إجمالي عدد مؤسسات القطاع المالي في البلاد 367 نهاية سبتمبر 2020، بما في ذلك 31 مصرف قطاع التجزئة و62 مصرف قطاع الجملة و17 فرعا للمصاريف الأجنبية و8 مكاتب تمثيلية.

بلغت قيمة أصول القطاع المصرفي مع نهاية شهر يونيو 2020 أكثر من 212 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي البحرين.

المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي في البحرين

أصبحت مملكة البحرين مركزا عالميا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. وتضم البحرين اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية كما تضم 6 مصاريف إسلامية في قطاع التجزئة و13 مصرف إسلامي في قطاع الجملة و9 نافذة تابعة للمصاريف التقليدية و6 شركات تأمين تكافلي وشركتان لإعادة التكافل تمارس نشاطها في المملكة. كما أصبحت البحرين أيضا سوقا زائدة للسندات الإسلامية (الصكوك)، تشمل الصكوك الحكومية قصيرة

الأجل وصكوك الإجارة. وقد لعب المصرف المركزي دورا أساسا في طرح هذه المنتجات المبتكرة.

لقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية الكبيرة حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع من 1.9 مليار دولار أمريكي في يوليو 2020 أي بزيادة فاقت 17 ضعفا. كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية من السوق من 1.8% من مجموع الموجودات المصرفية في العام 2000 إلى 15.3% في يوليو 2020.

كذلك قام مصرف البحرين المركزي مؤخرا بتأسيس صندوق تحت مسمى "صندوق الوقت" خاص لتمويل البحوث والتعليم.

وبالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحري والهيئات الهامة لتطوير الخدمات الإسلامية منها¹:

*هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوبي":

أيوبي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيارا حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها المصاريف المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية².

*السوق المالية الإسلامية الدولية:

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين لتوفير ما تحتاجه المصارف الإسلامية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية. إن هدف السوق المالية الإسلامية الدولية

¹ <http://www.cbb.gov.bh> مصرف البحرين المركزي - المنامة - مملكة البحرين، حقوق النشر.

² <http://www.iifm.net> مصرف البحرين المركزي، سبتمبر 2022.

هو تقوية الترابط والتكامل بين المراكز المالية الإسلامية لتؤسس وتطور وتروج لسوق مالية ثانوية تتاجر بالمنتجات والوسائل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. إضافة إلى تفعيل وضبط الأدوات التمويلية الدولية للتجارة والتدفقات الرأسمالية بما يتوافق والشريعة الإسلامية.

*المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية تأسست عام 2001 بموجب مرسوم ملكي من حكومة مملكة البحرين، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهو عضو تابع لمنظمة التعاون الإسلامي (O16). ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة، حيث يضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسية في بنية المالية الإسلامية. ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير هاته الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة للأعضاء وعليه تستند مبادرات المجلس العام على نشأة الأهداف الاستراتيجية التالية:

- 1- دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية.
- 2- تشجيع البحث والابتكار.
- 3- التأهيل والتمكين المهني¹.

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، <https://www.cbb.gov.phg> شوهد في يوم 5 ماي 2023، على الساعة 8:56.

*الوكالة الإسلامية:

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملًا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تقوم بتقسيم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

*معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية - مركز دراسة التمويل الإسلامي:

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد تدريب شبه حكومي تابع لمصرف البحرين المركزي، وقد أنشئ في عام 1981، يركز دراسات التمويل الإسلامي على العمليات والمنتجات والخدمات والمؤهلات المهنية في هذا المجال كما يقدم المركز أقدم مؤهل مهني في مجال التمويل الإسلامي ADIF، وهو أيضا مؤهل التمويل الإسلامي الوحيد من نوعه مع خيار التقدم إلى درجة ماجستير إدارة الأعمال بالمملكة المتحدة. يوفر المركز أيضا خدمات استشارية للعملاء الذين يرغبون في إنشاء المنتجات الإسلامية أو الوصول إلى أسواق رأس المال¹.

المطلب الثالث: الخدمات المالية الإسلامية في البحرين

أصبحت مملكة البحرين مركزا عالميا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. وتضم البحرين اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية كما تضم 6 مصارف إسلامية في قطاع التجزئة و15 مصرف إسلامي في قطاع الجملة و14 نافذة تابعة للمصارف التقليدية و6 شركات تأمين تكافلي وشركتان لإعادة التكافل تمارس نشاطها في المملكة. كما أصبحت البحرين أيضا سوقا رائدة للسندات الإسلامية (الصكوك).

تشمل الصكوك الحكومية القصيرة الأجل وصكوك الإجارة، وقد لعب المصرف المركزي دورا أساسيا في طرح هذه المنتجات المبتكرة.

¹ مرجع نفسه <https://www.cbb.gow.phg>

لقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كبيراً، حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع من 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2000 إلى 27.8 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2018 أي بزيادة فاقت أربعة عشر ضعفاً. كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية في السوق من 1.8 % من مجموع الموجودات المصرفية في العام 2000 إلى 14.5% في نوفمبر 2018.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2018، وبطلب من وزارة المالية سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية دولياً لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية محلية بمبلغ 300 مليون دينار بحريني بتاريخ 3 مايو 2018 لفترة استحقاق سنتين بسعر فائدة ثابت بلغ 6.55%.

- صكوك تأجير إسلامية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 8 يناير 2018. لفترة استحقاق 3 سنوات بعائد ثابت بلغ 4.80%.

قام مصرف البحرين المركزي في أبريل 2018 بإصدار الصكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية بقيمة مليون دولار أمريكي، وذلك لفترة استحقاق 7 سنوات ونصف السنة بسعر فائدة بلغ 6.875%.

كما قام المصرف وبالتنسيق مع عدد من المصارف بتنفيذ إصدارين على هيئة تمويل خاص وذلك على النحو التالي:

- إصدار بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي بتاريخ 23 افريل 2018 لفترة استحقاق 5 سنوات.

الجدول رقم 02: أدوات الدين العام للمصرف البحريني المركزي للفترة (2009-2018)

نهاية الفترة End of Period	الأدوات التقليدية Conventional Instruments						الأدوات الإسلامية 1// Islamic Instrument						المجموع Grand Total		
	سندات التنمية الحكومية Development Bonds			أذونات الخزانة Treasury Bills 2/			الرصيد القائم Outstanding Balance	صكوك التأجير الإسلامية Islamic Leasing Securities			صكوك السلم الإسلامية Al Salam Islamic Securities 3/			الرصيد القائم Outstanding Balance	
	المستحق Matured	إصدار جديد New Issue	الرصيد Balance	المستحق Matured	إصدار جديد New Issue	الرصيد Balance		المستحق Matured	إصدار جديد New Issue	الرصيد Balance	المستحق Matured	إصدار جديد New Issue			الرصيد Balance
2009	0.0	55.0	55.0	930.0	1165.0	415.0	470.0	154.0	507.0	860.0	72.0	72.0	18.0	878.0	1.348.0
2010	0.0	920.0	975.0	1.285.0	1.440.0	570.0	1.545.0	120.0	120.0	860.0	126.0	144.0	36.0	896.0	2.441.0
2011	55.0	0.0	920.0	1.580.0	1.890.0	880.0	1.800.0	216.5	672.0	1.315.5	168.0	186.0	54.0	1.369.5	3.169.5
2012	0.0	749.0	1669.0	2.110.0	2.160.0	930.0	2.599.0	500.0	400.0	1.215.5	216.0	216.0	54.0	1.269.5	3.868.5
2013	50.0	1.064.0	2683.0	2.190.0	2.390.0	1.130.0	3.813.0	371.6	340.0	1.183.9	234.0	288.0	108.0	1.291.9	5.104.9
2014	0.0	470.0	3.153.0	2.705.0	2.805.0	1.230.0	4.383.0	562.0	240.0	861.9	432.0	432.0	108.0	969.9	5.352.9
2015	200.0	914.0	3.867.0	3.405.0	3.885.0	1.710.0	5.777.0	358.0	844.0	1.347.9	474.0	495.0	129.0	1.476.9	7.063.9
2016	150.0	1.386.6	5.103.6	4.020.0	4.095.0	1.785.0	6.888.6	512.0	851.9	1.687.8	516.0	516.0	129.0	1.816.8	8.705.4
2017	300.0	1.622.0	6.425.6	4.130.0	4.405.0	2.060.0	8.485.6	472.0	756.6	1.972.4	516.0	516.0	129.0	2.101.4	10.587.0
2018	100.0	638.0	6.963.6	4.370.0	4.420.0	2.110.0	9.073.6	694.0	976.0	2.254.4	516.0	516.0	129.0	2.383.4	11.457.0

المصدر: المصرف البحريني المركزي، الشركة الإحصائية أكتوبر 2019.

المبحث الثاني: واقع وآفاق استخدام أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي في البحرين

تستعمل المصارف والمؤسسات المالية في البحرين مجموعة من أنواع إصدارات الأوراق المالية الحكومية منها صكوك السلم قصيرة الأجل وصكوك الإجارة قصيرة وطويلة الأجل لإدارة سيولتها، وقد عملت مؤسسة نقد البحرين منذ سنة 2001 على إصدار هاذين النوعين من الصكوك لتستثمر فيها المصارف الإسلامية سيولتها الفائضة و توفير أداة مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما أصدر البنك المركزي البحريني أداتين هما الوكالة وتعتمد على الاستثمار في محفظة مكونة من الصكوك، وأداة سيولة الصكوك الإسلامية سنة 2015.

وفيما يلي نعرض أهم الأدوات المستعملة في التجربة البحرينية

المطلب الأول: أنواع إصدارات الأوراق المالية الحكومية في البحرين¹

حسب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006 (قانون المصرف المركزي) يقوم البنك بإصدار سندات دين نيابة عن حكومة مملكة البحرين (المادة 4) بعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ويقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار سندات الديون الحكومية والصكوك من خلال نظام تسوية الأوراق المالية Scrip less Securities Settlement (SSS) system ويتميز هذا النظام بإمكانية التعامل مع السندات الحكومية عن طريق تقديم العطاءات المباشرة من قبل مصارف التجزئة.

أ-أذونات الخزانة (دينار بحريني):

تعتبر أذونات الخزانة أدوات الدين قصيرة الأجل، وتم إصدارها لأول مرة في عام 1986، حيث تباع بسعر خصم يقل عن قيمتها الاسمية عن طريق المزايمة تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتحديد قيمة هذه الإصدارات ونشر الجدول الزمني لهذه الإصدارات والتي سيتم تنفيذها خلال سنة.

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، مرجع سابق.

- يقوم مصرف البحرين المركزي بطرح أدونات الخزنة الحكومية لفترات الاستحقاق التالية:

- لمدة ثلاثة أشهر (91 يوما) ويتم إصدارها بشكل أسبوعي.

- لمدة ستة أشهر (182 يوما) ويتم إصدارها بشكل شهري.

- لمدة اثنتا عشر شهرا (364 يوما) ويتم إصدارها بشكل شهري.

يتم إصدار أدونات الخزنة من خلال المزيدة، حيث يتم دعوة جميع مصارف التجزئة للمشاركة، وهيئة الضمان الاجتماعي، بعض مصارف الجلة المؤهلة والمصاريف المركزية الأخرى الراغبة بالمشاركة بالإضافة إلى إمكانية مشاركة المؤسسات والشركات الاستثمارية والأفراد عن طريق مصارف التجزئة أو بورصة البحرين، حيث يتم تنفيذ إجراءات المزيدة على النحو التالي:

- يقوم المصرف المركزي بإشعار جميع المشاركين المؤهلين حول الإصدار.

- يتم توزيع العطاءات وفقا لسعر الفائدة بعد اكتمال مبلغ الإصدار.

- يقوم المصرف المركزي بإخطار جميع المؤسسات المالية المشاركة حول نتيجة

العطاءات.¹

- يقوم المصرف المركزي بإصدار بيانا صحفيا يبين فيه نتيجة التخصيص، بما في

ذلك عدد الإصدار، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، المبلغ المخصص وكذلك أدنى سعر

مقبول ومتوسط سعر الفائدة، كما يتم نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني المصرفي

الصفحة المخصصة للمصرف في وكالتي رويترز وبلو مبرج.

- تتم تسوية المعاملات الناتجة عن مشاركة مصارف التجزئة من خلل خصم من

حسابات المصارف لدى المصرف المركزي بتاريخ الإصدار وذلك بعد يومين عمل من تاريخ

تقديم العطاءات.

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، مرجع سابق.

- يقدم المصرف المركزي خدمات الإيداع والتسوية لحاملي الأوراق المالية الحكومية وتستخدم أذونات الخزنة كضمان لمعاملات الريبو (اتفاق إعادة الشراء) مع المصرف المركزي، حيث يمكن لمصارف التجزئة الاقتراض من المصرف المركزي ليوم واحد مقابل تلك الأذونات.

ب- سندات التنمية الحكومية (دينار بحريني):

- يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار سندات التنمية الحكومية بصورة محلية ودولية، وهي سندات طويلة الأجل تصدر بالدولار الأمريكي أو بالدينار البحريني، لفترات الاستحقاق من 2 إلى 30 سنة.

- تم تنفيذ أول إصدار لسندات التنمية الحكومية المحلية في عام 1977، كما تصدر سندات التنمية الحكومية بسعر فائدة ثابتة يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي، حيث يتم دعوة جميع مصارف التجزئة للمشاركة، هيئة الضمان الاجتماعي وشركات التأمين الوطنية والمصارف المركزية الأخرى بالإضافة إلى إمكانية مشاركة المؤسسات والشركات الاستثمارية والأفراد عن طريق مصارف التجزئة أو بورصة البحرين حيث يتم تنفيذ إجراءات الإصدار على النحو التالي:

- يقوم المصرف المركزي بإرسال دعوات المشاركة والتي تشمل جميع تفاصيل الإصدار على جميع المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة.

- كما تقوم المؤسسات المالية بتقديم عطاءاتها إلى المصرف المركزي بالكمية التي يرغبون بها.

- توزيع حجم الإصدار بالنسبة والتناسب لجميع المؤسسات المالية المشاركة في تغطية الإصدار.¹

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، مرجع سابق.

- تسوية المعاملات الناتجة عن مشاركة المصارف التجارية من خلال الخصم من حسابات المصارف لدى المصرف المركزي بتاريخ الإصدار وذلك بعد يومين من تاريخ تقديم العطاءات.

- توزيع قيمة الفائدة على المؤسسات المشاركة بشكل نصف سنوي.

ج- صكوك السلم (بالدينار البحريني):

تم إصدار صكوك السلم ولأول مرة عام 2001 وهي أداة استثمارية تصدر وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية.

يتم إصدار صكوك السلم بشكل شهري لفترة استحقاق ثلاثة أشهر (91 يوما).

صكوك السلم الإسلامية الحكومية، هي أداة تمثل أصولا (غاز طبيعي) موصوفة في الذمة مؤجلة التسليم تصدرها حكومة مملكة البحرين.

تقوم مملكة البحرين بموجب هذا الإصدار ببيع سلع يتم تسليمها في المستقبل إلى المستثمرين في هذا الإصدار باعتباره وعاء استثماريا مشتركا بينهم بنسبة ما اكتتب به كل منهم ويتم الشراء بثمن عاجل هو قيمة إصدار الصكوك، كما يتم الاحتفاظ بالصكوك إلى موعد التسليم، ويحق للمستثمر قبض قيمة السلع المستحقة له والناتج عن بيعها من طرف مستقل غير مملوك للبائع لا كليا ولا جزئيا بثمن يزيد عن ثمن الشراء بالسلم.

- تعتمد صكوك السلم على عقود بيع وشراء منفصلة يتم توقيعها في تاريخ الإصدار.

- يتم دعوة جميع مصارف التجزئة للمشاركة، هيئة الضمان الاجتماعي، بعض مصارف الجملة المؤهلة والمصاريف المركزية الأخرى الراغبة بالمشاركة بالإضافة إلى إمكانية مشاركة المؤسسات والشركات الاستثمارية والأفراد عن طريق مصارف التجزئة أو بورصة البحرين.¹

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، مرجع سابق.

- يتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.¹

د- صكوك الإجارة القصيرة الأجل (بالدينار البحريني):

تم إصدار صكوك الإجارة قصيرة الأجل ولأول مرة عام 2005 وهي أداة استثمارية تصدر وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية، ويتم إصدارها بشكل شهري لفترة استحقاق ستة أشهر (182 يوما).

صكوك التأجير الإسلامية هي أداة مالية تمثل أصولا حكومية يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين، وتقوم بموجب هذا الإصدار بطرح تلك الأصول على المستثمرين لشرائهم لها من الحكومة ثم تأجيرهم إياها للحكومة بقسط تأجيري، بموجب عقد إجارة منتهية بالتمليك بحيث تعد حكومة مملكة البحرين بإعادة شراء تلك الأصول في نهاية مدة الإصدار بثمن يمثل القيمة الأصلية التي اشترت بها من الحكومة.

تضمن حكومة مملكة البحرين هذه الصكوك ضمانا مباشرا وغير مشروط وذلك بتعهدا بإعادة شراء الأصول المؤجرة عند تاريخ نهاية الإصدار بالقيمة الأصلية لهذه الأصول كما تضمن استمرارية استئجارها لتلك الأصول طيلة مدة الإصدار.

هـ- صكوك الإجارة طويلة الأجل:

صكوك الإجارة طويلة الأجل هي أداة استثمارية تصدر وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية ويتم إصدارها بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات الاستحقاق من 2 إلى 10 سنوات، تم إصدار صكوك الإجارة طويلة الأجل ولأول مرة عام 2001.

صكوك التأجير الإسلامية هي أداة مالية تمثل أصولا حكومية يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين، وتقوم مملكة البحرين بموجب هذا الإصدار بطرح تلك الأصول على المستثمرين لشرائهم لها من الحكومة ثم تأجيرهم إياها

¹ الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، مرجع سابق.

للحكومة بقسط تأجيري بموجب عقد إجارة منتهية بالتمليك بحيث تعد حكومة مملكة البحرين بإعادة شراء تلك الأصول في نهاية مدة الإصدار بثمن يمثل القيمة الأصلية التي اشترت بها من الحكومة.

تضمن حكومة مملكة البحرين هذه الصكوك ضمانا مباشرا وغير مشروط وذلك بتعهدا بإعادة شراء الأصول المؤجرة عند تاريخ نهاية الإصدار بالقيمة الأصلية لهذه الأصول، كما تضمن استمرارية استئجارها لتلك الأصول طيلة مدة الإصدار.

المطلب الثاني: آلية إدارة السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية وعقود الوكالة (مصرف البحرين المركزي)

تعتبر البحرين واحدة من أهم المراكز المالية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما فيما يتعلق بصناعة الصيرفة الإسلامية مع تواجد عدد كبير من المؤسسات الإسلامية المتنوعة في البحرين منذ عقود ماضية، وهو ما ساعد على تطور الصناعة وتنوع أدواتها التمويلية بشكل كبير، طور مصرف البحرين المركزي إطارا شاملا للتعامل مع المصارف الإسلامية بما يتلاءم مع خصوصية هذه الصناعة، كذلك ساهم إنشاء السوق المالية الإسلامية الدولية بالبحرين، وإنشاء الهيئة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية بواسطة عدد من المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى لأغراض تسهيل التمويل بين المصارف الإسلامية في تعزيز مكانة البحرين في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية.

عمل مصرف البحرين المركزي على تطوير أدواته النقدية بما يتلاءم مع انتشار الصيرفة الإسلامية ذلك من خلال الآليات التالية:¹

أ- آلية توفير السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية:

مع تنامي حجم أنشطة المصارف الإسلامية في البحرين وارتفاع مستويات السيولة التي تتحكم فيها. اتجه مصرف البحرين المركزي لتطوير أدواته النقدية التقليدية بما يسمح له

¹ طيبي حمزة، نوي نور الدين، أدوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية-عمليات السوق المفتوحة- دراسة حالة البحرين، الملتقى الدولي حول مستقبل المالية الإسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر، جامعة تيبازة، 18 19 فيفري 2020، ص13.

بإدارة السياسة النقدية بكفاءة أكبر والمساهمة في دعم تطور أنشطة هذه المصارف، في هذا السياق قام مصرف البحرين المركزي عام 2008 بتطوير آلية توفير السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية (Instrument ISL1 Liquidity Sukuk Islamic) بالتعاون مع مركز إدارة السيولة في البحرين لتمكين المصارف الإسلامية من إدارة السيولة من خلال النفاذ الآلية للتسهيلات الدائمة للإقراض من خلال ما يطلق عليه Repo Islamic يتم في إطار آلية التسهيلات الدائمة تنفيذ عمليات بيع وشراء تهدف إلى مساعدة المصارف الإسلامية في الحصول على السيولة التي تقتقر إليها في الأجل القصير مقابل صكوك الإجارة الإسلامية الحكومية الصادرة عن المصرف المركزي (بمختلف آجالها) حيث تتكون العملية من ثلاثة عقود منفصلة

تتطلب وجود ثلاثة أطراف، وهي المصرف المفتقر للسيولة، والمصرف الوسيط (صانع السوق ممثلاً في مركز إدارة السيولة في البحرين). ومصرف البحرين المركزي الذي يوفر السيولة برغم كون الآلية مصممة بالأساس لمساعدة المصارف الإسلامية على إدارة السيولة، إلا أن الاستفادة منها لا تقتصر على المصارف الإسلامية فقط وإنما أيضاً للبنوك التقليدية الاستفادة منها، يذكر أن لهذه الآلية عدد من التأثيرات الإيجابية تتمثل في:¹

- تمكين المؤسسات المالية من النفاذ للسيولة فإدارة السيولة بشكل أفضل.
- نقل توجهات السياسة النقدية للقطاع المصرفي ككل بالتالي زيادة مستويات فاعلية السياسة النقدية.

- المساهمة في تطوير سوق الصكوك الإسلامية من خلال زيادة مستويات السوق.

ب-آلية امتصاص فائض السيولة باستخدام عقود الوكالة:

على ضوء النجاح الذي شهدته أداء توفير السيولة باستخدام الصكوك للمصارف المركزية، لجأ مصرف البحرين المركزي في 2018 إلى تطوير أداة جديدة لامتصاص واستثمار فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية والقدرة على إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ذلك استناداً إلى عقود معيارية للوكالة ثم

¹ طيبي حمزة، نوي نور الدين، مرجع سابق، ص 13.

تطويرها من قبل السوق المالية الدولية (HFM) لفترة أسبوع واحد فقط من خلال هذه الأداة تقوم مصارف التجزئة الإسلامية الراغبة في إيداع السيولة الفائضة لدى المصرف المركزي بإبرام صفقة وكالة يعين بموجبها المصرف المركزي كوكيل لاستثمار السيولة بالنيابة عن الموكل عليه، يشتمل المصرف المركزي هذه المبالغ في محفظة استثمارية خصصت مسبقاً لدعم هذه الأداة، تحتوي على صكوك إسلامية.

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين بإصدار صكوك وسندات تقليدية وإسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أدوات الخزينة الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية، كما يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار وإصدار صكوك إجازة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.¹

المطلب الثالث: مستقبل الصيرفة الإسلامية في البحرين

ان ادارة سيولة المصارف الاسلامية كانت ومازالت محل نقاش وعرض لمختلف المنتجات كحلول لها، حيث تميز معظمها بقبول محدود في بلدان محددة ومع بروز الصكوك الاسلامية في العشريتين الاخيرتين كأحد الادوات المالية الاستثمارية والتمويلية في كثير من القطاعات الاقتصادية والمالية لتنوعها ولاختلاف آجال استحقاقها، فرض تواجدها امكانية استخدامها في القطاع المصرفي الاسلامي لإدارة السيولة.

من خلال استعراضنا لتجربة البحرين في استعمال الأدوات المالية الإسلامية لإدارة السيولة المصارف الإسلامية العاملة بها تبين أن للصكوك مكانة مهمة فنجد صكوك السلم وصكوك الإجازة قصيرة ومتوسطة الأجل.

حيث استعملت صكوك الإجازة كأحد أهم أنواع الصكوك لئلاها من قبول عام لدى بعض المستثمرين ولسهولة هيكلتها ولعائدها الثابت والمعروف مسبقاً.

¹ طيبي حمزة، نوي نور الدين، مرجع سابق، ص14.

فالتجربة البحرانية عرفت إصدار صكوك الإجارة قصيرة الأجل بشكل دوري والمتوسطة وطويلة الأجل بإصدارات دولية مقومة بالدولار الأمريكي وأخرى محلية مقومة بالدينار البحريني على غرار السنوات 2011 و 2013 و 2016 و 2017 و 2018 ومازالت تستعمل لحد الآن لما تمثله من أدوات محورية في ادارة السيولة الفائضة لدى المصارف الاسلامية البحرانية.¹

أما تميز تجربة البحرين بإصدار صكوك السلم فهي تجربة وحيدة لما فيها من إبداع والابتكار حيث استعملت المواد الخام من الالمنيوم او البترول الخام كسلع لتسليمها في المستقبل عادة تتراوح ب90 يوم غير ان صيغة عقد السلم الذي لا تتيح إمكانية تداول صكوكها في السوق الثانوية يجعلها أداة استثمارية اكثر منها أداة لإدارة سيولة المصارف الاسلامية وهذا لعدم قدرة هذه الأخيرة على تسهيلها لدى الحاجة الى السيولة في أوقات العجز مما يجعلها أداة لتسيير فائض السيولة اكثر منها أداة عجز السيولة، والملاحظ أن صكوك السلم نجدها فقط في مملكة البحرين دون سواها من البلدان العربية او الاسلامية، ولعل أهم سبب الذي لم يساعد على انتشار هذه الصكوك في الدول المجاورة خاصة هو أن عقود السلم تنشأ خصيصاً لعقود المنتجات الزراعية فيمكن أن يكون أهم سبب يحد من انتشارها.

تتعامل البحرين بالصكوك لمدة تفوق 20 سنة، إذ تعد من أقدم البلدان التي استخدمت الصكوك في إدارة سيولتها بين المصارف المركزية والمصارف الاسلامية.

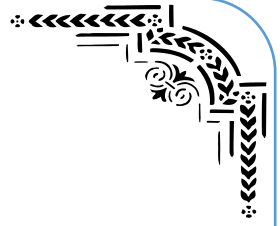
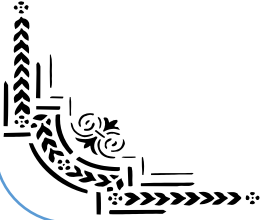
رغم نجاح التجربة البحرانية في توفير أدوات إدارة السيولة لمصارفها الاسلامية وفق أسس وتقنيات متوافقة مع الشريعة الاسلامية، توجد هناك بعض المآخذ الشرعية التي تستلزم بيان صحتها من عدمه حتى يتم الوقوف على مدى ملاءمتها، فصكوك الإجارة التي يتم تداولها بين البنك المركزي البحريني والمصارف الاسلامية فيشوبها إجارة العين على بائعها إجارة منتهية بالتمليك وتعهد المصدر باسترداد صكوك الإجارة.

¹ Institute of Islamic Banking and Finance, Using Sukuk to Manage Islamic Banks' Liquidity: An Analytical Study of the Malaysian and Bahraini Experience, International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, VoL. 2, No 1, 2021, p: 30.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد إدارة السيولة ذات أهمية بالغة لما لها من أثر على المصارف الإسلامية خاصة في نقص الأدوات المالية التي يمكن استخدامها، وكان لبروز الصكوك وزيادة إصداراتها عالمياً من إمكانية استعمالها كأحد أدوات إدارة السيولة في القطاع المصرفي، وتوجهت العديد من المصارف الإسلامية إلى إصدار صكوك لإدارة سيولتها أمام باقي الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في الفصل الثاني أن المصارف الإسلامية العاملة في البحرين تستخدم الصكوك لإدارة سيولتها من خلال ما توفره لها المصاريف المركزية من منتجات كصكوك الإجارة وصكوك السلم.

الخاتمة



خاتمة عامة:

نظرا لحاجة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، ظهرت الصيرفة الإسلامية التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاء، حيث أثبتت وجودها كبديل شرعي للمعاملات الربوية عن طريق منتجاتها المالية الإسلامية التي تعتبر عماد الصيرفة الإسلامية، من خلال اعتمادها على مبدأ تشارك الربح والخسارة ووفق شروط صحة قيامها. ومع تفجر الأزمة المالية العالمية في 15 سبتمبر 2008 تم تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية التي كانت أقل المتأثرين بها كونها أكثر كفاءة وأكثر فعالية.

أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الهدف الذي كانت دائما تسعى إليه وهو امتصاص السيولة الزائدة، وقد كانت لأدوات السياسة النقدية دور هاما جدا في تحقيق هذا الهدف وأهداف أخرى، وتبقى السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي وهذا هو واقع الصيرفة الإسلامية في العالم من جهة ومن جهة أخرى واقع الصيرفة الإسلامية في البحرين في تقنين العمل المصرفي بتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

البحرين تنظر نظرة مستقبلية وتحركات واعدة وتوقعات مباشرة للصيرفة الإسلامية نظرا لدورها الريادي في قيادة العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص والتطور الكبير الذي يحققه قطاع الخدمات المالية بشكل عام

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز أدوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية.

اختبار الفرضيات:

1. من خلال اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها إن الصيرفة الإسلامية تستمد أحكامها وقواعدها من النظام الاقتصادي الإسلامي، على عكس المصارف الربوية، توصلنا غالى صحة هذه الفرضية وذلك بأنها تعتبر إحدى صور الصيرفة المعتمدة في المقام الأول التي تمثلت في قواعدها لتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، فلا يجوز أن تتم عمليات البيع والشراء باعتماد نسبة فائدة ربوية بين المتابعين، وإنما يحل بديلا عن ذلك النمط ما يعرف بنسبة هامش الأرباح.
2. من اختبارنا الفرضية الثانية والتي مفادها: ان معظم أدوات السياسة النقدية لا تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.
3. توصلنا لعدم صحتها وذلك أن أدوات السياسة النقدية ليست في معظمها غير ملائمة لعمل المصارف الإسلامية فقد يكون البعض منها غير ملائم تماما مثل معدل إعادة الخصم، إلا ان هناك أدوات تكون فيها عدم الملائمة النسبية، يتطلب الامر بعض التعديلات عليها لتتلاءم مع طبيعة عمل هذه المصارف.
4. وكذلك من اختبارنا للفرضية الثالثة والتي من مفادها: ان اتجاهات المستقبلية للصيرفة الإسلامية برزت في مشاركة مؤسسات الاقراض متعددة الاطراف بشكل أكبر في الصيرفة الإسلامية من خلال طرح منتجات اسلامية جديدة وتطبيق مبدأ تقاسم الربح والخسارة ما خلق بعض فرص النمو المستقبلية توصلنا لصحة هذه الفرضية وذلك لأن تعزيز تطور ونمو المصارف الإسلامية يتوافق الى حد كبير على طبيعة التجديدات التي يتم ادخالها في النظام المالي الإسلامي من تنويع للمنتجات المالية الإسلامية.

النتائج المتوصل اليها:

لقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع "ادوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الاسلامية" نعرضها فيما يلي:

1. تتمثل اهداف السياسة النقدية في اهداف الاولوية والتي تتخذ كبداية استراتيجية السياسة النقدية، واهداف الوسيطة والتي هي عبارة عن متغيرات نقدية كلية والاهداف النهائية التي تعرف المربع السحري وهي الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية.

2. المصارف الاسلامية كانت ومازالت محل نقاش وعرض لمختلف المنتجات كحلول لها.

3. وضعت ادوات بديلة لأدوات السياسة النقدية القائمة على الفائدة نذكر أهمها: تغيير نسب تخصص الودائع الجارية (اداة بديلة الاحتياطي الاجباري)، معدل المشاركة (اداة البديلة السعر اعادة الخصم)، اصدار اوراق المالية الاسلامية (الصكوك) لاعتمادها في عمليات السوق المفتوحة.

4. تستخدم المصارف الاسلامية العديد من الأدوات المالية لإدارة سيولتها ومن ضمنها الصكوك الإسلامية

5. تمثل الصكوك الإجازة قصيرة وطويلة الأجل وصكوك السلم أهم الأدوات المالية المستخدمة من المصارف الإسلامية لإدارة سيولتها بتعاملها بالأدوات المصدرة من طرف البنك المركزي البحريني.

6. في ظل التطور الكبير في مجال الصيرفة الاسلامية، قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى تطوير بعض أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في سيولة الجهاز المصرفي ككل.

7. عمل مصرف البحرين المركزي على تطوير أدواته النقدية بما يتلاءم مع انتشار الصيرفة الاسلامية ذلك من خلال آلية توفير السيولة باستخدام الصكوك الاسلامية، وآلية امتصاص فائض السيولة باستخدام عقود الوكالة.

8. لا يزال يستوجب المزيد من الدراسة والتعمق والفهم من قبل المصارف المركزية لطبيعة الصيرفة الاسلامية بما يضمن بشكل دائم تطوير أدوات نقدية متنسقة مع الشريعة الاسلامية ومتلائمة مع نشاط المصارف الاسلامية.

التوصيات:

- منع التعامل بالفائدة وإدراج أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجال السياسة النقدية وأدواتها وكذا نظام المشاركة لما يحققه من إيجابيات.

- يجب على الدول الإسلامية المساهمة في إنجاح دور المصارف الإسلامية لما لها من أثر كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن السيطرة الأجنبية المتمثلة في القروض الخارجية هذه المساهمة تتم عن طريق اعتبار الخصوصية التي تواجه المصارف الإسلامية، من حيث عدم التعامل الربوي والاهتمام بالاستثمار المباشر.

- استخدام أدوات ملائمة لإدارة السياسة النقدية، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن من خلالها التأثير على سيولة المصارف الإسلامية وقدرتها على توليد النقود، وكذلك من أجل تمكينا من استثمار هذه السيولة بطرق شرعية.

- إن بلوغ الصيرفة الإسلامية في الصورة المتبعة، فإنه تبعية على الدول الإسلامية إنشاء هيئات شرعية مركزية تابعة لإحدى المؤسسات الحكومية لا المصارف الإسلامية نفسها كما هو جار الآن، مهمتها مراقبة أعمال هذه المصارف وتوصف قراراتها بالإلزام.

- تشجيع المصارف الإسلامية على استخدام الصكوك الإسلامية خاصة منها الاجارة لإدارة سيولتها عند تعاملها مع بنوكها المركزية وتشجيع هذه الأخيرة على استخدام الصكوك من اجارة وسلم لتفعيل العلاقة بين المصاريف المركزية والمصارف الإسلامية.

- توصي بتدعيم سوق ما بين المصاريف بإطار منظم لاستيعاب صكوك قصيرة الأجل حتى تكون كحل لا دارة سيولة المصارف الإسلامية وذلك بتشجيع كلا من المصاريف المركزية والمصارف الإسلامية على إصدار كذا نوع من الصكوك.

- نظراً لتنوع الصكوك بما يتناسب مع الاحتياجات التمويلية والاستثمارية المختلفة للمصارف الاسلامية نوصي بإصدار تشريعات واللوائح المنظمة لآلية إصدار وتداول الصكوك بين المصاريف المركزية والمصارف الاسلامية في الدول الاسلامية التي لم تصدر هذه التشريعات.

- وجوب ربط عمليات إصدار الأوراق المالية الاسلامية بالبرامج والمخططات الحكومية لتمويل المشروعات المختلفة في البلدان العربية والاسلامية التي تعاني من نقص في مصادر التمويل والتي تؤثر سلباً على توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

أفاق الدراسة:

* لا شك ان هناك العديد من الجوانب التي لم تستوقفها الدراسة وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال الصيرفة الاسلامية ومنتجاتها، والتي نرى انها تشكل المواضيع بحث مستقبلية نذكر ما يلي:

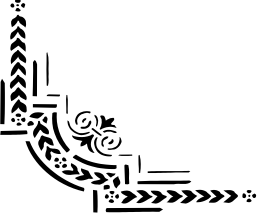
_دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الاسلامية والمنتجات التقليدية.

محاولة الاتفاق بين الدول الإسلامية ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تخص العمل المصرفي الإسلامي لإيجاد آلية محددة لفتح السوق مالي إسلامي يقوم على أسس الشريعة الإسلامية.

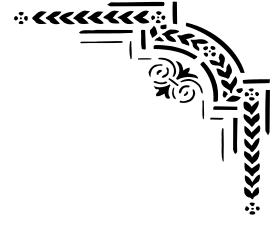
- السياسة النقدية في نظام المصرفي المزدوج والنظام المصرفي الإسلامي.

- الزكاة كآلية لمعالجة التضخم النقدي.

- دراسة سلوك النوافذ الإسلامية وأثره على السياسة النقدية.



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

القرآن الكريم:

أولاً: باللغة العربية

I- الكتب:

1. صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، سنة 2010.
2. إبراهيم عبد الحليم عبادة، كتاب السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد الإسلامي، 3317.
3. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والمصاريف.
5. جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1434هـ-2013م.
6. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
7. حسن يسري، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999.
8. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها المصاريف التجارية في الاقتصاد الإسلامي، جدة.
9. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي - دار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
10. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار مناهج للنشر والتوزيع.

11. رمضان حافظ عبد الرحمان، المصاريف والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005.
12. ضياء محمد المساوي، الاقتصاد النقدي، جزائر، دار الفكر، دون سنة نشر.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات استثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
14. علاء الدين الزعتري، الخدمات الإسلامية وموقف الشريعة الإسلامي منها، دار الكلم الطيب، بيروت، 2002.
15. عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
16. غسان عساف ومن معه، إدارة المصارف، دار الصفاء، عمان، 1993.
17. فليح حسن خلف، المصاريف الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
18. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في المصاريف التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996.
19. قرومي حميد، د فرحاتي لوزية، الاقتصاد النقدي وبنكي، دار المتنبى للطباعة والنشر، سنة النشر: 2022/1443.
20. قرومي حميد، د. فرحاتي لوزية، الاقتصاد النقدي والبنكي، سنة النشر 2022/1443م، دار المتنبى للطباعة والنشر.
21. قرومي حميد، فرحاتي لوزية، مرجع سابق، الاقتصاد النقدي والبنكي، سنة النشر 2022-1443.
22. محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، مختصر الفقه الإسلامي (في ضوء القرآن والسنة)، كتاب الزكاة، ط17، الرياض، 2016.

23. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1433هـ/2012م.

24. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2003.

25. محمد عبد الله، شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية.

26. مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية: دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020.

27. نجاح عبد العليم، عبد الوهاب، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الحديثة، 2015.

28. وليد مصطفى شاويش، المعهد العالي للفكر الإسلامي، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

II - أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

1. إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، 2000-2009.

2. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3. دراسة وتحليل آليات وأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2008-2018.

4. زكرياء عزري وزبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2018.

5. سيف هشام صباح، الصيرفة الإسلامية مفهومها وعملياتها، بحث تمهيدي لمرحلة الماجستير، دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي، تخصص فقه معاملات.
6. كتاب الأثر السياسية النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية سنة 2014-2015.

III - المجلات:

1. محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، العدد 2، 1984.

IV - المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.cbb.gov.bh> مصرف البحرين المركزي - المنامة - مملكة البحرين، حقوق النشر.
2. حسين شحاتة، المصارف الإسلامية حاضرا ومستقبلا، رابط الموقع: www.alarelmashara.com.
3. الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، <https://www.cbb.gov.phg>.
4. <https://www.cbb.gov.phg>.
5. <http://www.iifm.net> مصرف البحرين المركزي، سبتمبر 2022.

ثانيا: المراجع الأجنبية

I التقارير

1. Institute of Islamic Banking and Finance ، Using Sukuk to Manage Islamic Banks' Liquidity: An Analytical Study of the Malaysian and Bahraini Experience ، International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance ، VoL. 2 ، No 1 ، 2021.



تصريح شفوي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إنجاز مذكرة الماستر

أنا المصغر أسفله:

الطالب (ة) حميد بن مسعود المولد بتاريخ 02-09-2000 عين المعلم

العامل لمطابقة التعريف الوطنية الورقم 14140133333333333333 اصابرا بتاريخ 02-09-2023

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي فكتي خلال السنة الجامعية 2023-2024

والمعد المذكرة التي تحمل عنوان

أدوات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 02/06/2023

التوقيع و البصمة



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إنجاز مذكرة الماستر

أنا المصفي أسفله

أنا المصفي أسفله: أحمد بن محمد المولد بتاريخ 1998/09/10 من المعاشية
العاشر لخطبة التعريف الوطنية (المرسوم رقم: 020/02/2005 الصادر بتاريخ: 15/11/1998) من 2027/11/4
السنين بالمسة ثالثة ماستر شعبة علوم الاقتصاد، وتخصص: (تخصص للتدبير والتسيير) حاد صفة علمية 2023
والعدد للمذكرة التي تحمل عنوان:

أدوات السياسة النقدية في ظل المصير الاقتصادي

دراسة حالة في الجزائر

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

محرر بتاريخ: 07/11/2023

التوقيع و البصمة